بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵙⴰⵏⵙⵉ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ

كلمة السيد رئيس الحكومة أمام غرفتي البرلمان

تقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

2021-2024

الأربعاء 24 أبريل 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

استنادا لأحكام الفصل 101 من الدستور، وتكريسا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتجسيدا لتعاقدنا السياسي، يشرفني أن أقف أمامكم لعرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة بمبادرة منها، لإطلاعكم **حضرات السيدات والسادة البرلمانيين** على مدى احترام تنزيل التعهدات التي تضمنها البرنامج الحكومي، وتقييم مستوى تقدم تنفيذ مختلف الأوراش الحكومية.

وأغتنم هذه اللحظة الدستورية، للتنويه بقيم التعاون والتوازن التي طبعت علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية أغلبية ومعارضة، والتعبير عن الفخر والاعتزاز بالمجهودات الجبارة التي قام بها كافة أعضاء الحكومة، والتي سمحت لنا اليوم بأن نعرض حصيلة مرحلية مشرفة.

وهي مناسبة لتجديد فروض الطاعة والولاء لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، شاكرين ثقته المولوية السامية ودعمه المتواصل لهذه الحكومة، الذي يشكل الحافز الأول لحشد هممنا من أجل البذل والتضحية والتفاني في العمل الحكومي.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما حققته التجربة المغربية من تطورات دستورية وديمقراطية وتنموية ودبلوماسية ورياضية وغيرها من مظاهر الإشعاع الحضاري، لم تكن لولا عمق الرؤية الملكية المتبصرة، التي طالما شكلت الدعامة المحورية لتكريس مقومات الدولة العصرية.

ففي إطار هذه الرؤية الملكية الحكيمة، حققت الدبلوماسية المغربية عدة مكاسب في قضية الصحراء المغربية، وهو ما يعكسه توالي الاعترافات الدولية بمغربية الصحراء، كتتويج لوجاهة المقاربة الملكية في تدبير هذا النزاع المفتعل.

وتسعى هذه المقاربة الرصينة إلى جعل أقاليمنا الجنوبية فضاء جيو-سياسيا مرجعيا، حاملا للسلام والاستقرار والازدهار للمنطقة الأورو-إفريقية. وهو ما مكن من حشد المزيد من الدعم الدولي لقضيتنا الوطنية الأولى ومبادرة الحكم الذاتي.

كما تتيح جدية ومتانة الموقف المغربي في إطار المسلسل الأممي، إمكانيات واعدة لجعل **صحرائنا المغربية مدخلا للعالم نحو إفريقيا**، والمعبر الأساسي للتدفقات الاقتصادية والإنسانية تجاه دول جنوب الصحراء، اعتمادا على الرصيد التاريخي الغني الذي يطبع العلاقات والروابط بين المملكة وباقي شعوب إفريقيا. وبالتالي تعزيز التموقع الاستراتيجي للمملكة في محيطها القاري، وخلق شروط أوسع وأقوى لجذب الاستثمارات العالمية الكبرى.

كما انخرطت بلادنا تحت القيادة الملكية السامية، في جيل جديد من الشراكات مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة، جسدها على سبيل المثال، نجاح بلادنا رفقة كل من إسبانيا والبرتغال في نيل شرف التنظيم المشترك لكأس العالم 2030، والذي يشكل فرصة متجددة لتعزيز التعاون والشراكة مع البلدين على كافة الأصعدة الرياضية والاقتصادية والحضارية.

في حين شكل إبرام اتفاقيات تفاهم وإعلان "**شراكة مبتكرة ومتجددة وراسخة**" لبلادنا مع دولة الإمارات العربية المتحدة، مناسبة لتطوير مختلف مجالات التعاون الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين...

.. لتتوج هذه الدينامية بإعلان جلالة الملك نصره الله، عن مبادرة دولية لتسهيل ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، والتي من المنتظر أن تساهم في تكريس البعد الإفريقي للمغرب، كأحد روافده الدستورية.

وإذ تشيد الحكومة بعمق هذه المشاريع الملكية، فإنها في الوقت ذاته، تعرب عن استعدادها الكامل والتزامها بتعبئة إمكاناتها للمواكبة الفعلية لهذه الأوراش الكبرى، سواء من حيث تعزيز جودة البنيات التحتية، أو من خلال مد جسور التعاون مع الدول الشريكة الصديقة والشقيقة.

وهنا لابد من الوقوف وقفة إجلال أمام مبادرات جلالة الملك، أيده الله، تجاه القضية الفلسطينية، تلكم المواقف التي تعتبر دليلا على أن المغرب -ملكا وشعبا- ملتزم بجعل هاته القضية قضية وطنية. فما يقوم به رئيس لجنة القدس من مواقف وأعمال جليلة، لا تمليه الظروف والحسابات، بل هو قناعة ثابتة ودائمة.

حضرات السيدات والسادة،

على صعيد آخر، نستحضر بكثير من الفخر والاعتزاز، المكانة الهامة التي أضحت تحتلها بلادنا على الصعيد الدولي في المجال الحقوقي، فما نجاح المغرب في نيل رئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلا تكريس للمسار الحقوقي للمملكة، وتعبير صريح من المنتظم الدولي عن الثقة والمصداقية التي تحظى بها بلادنا في هذا المجال.

وفي نفس السياق الحقوقي، شكل إقرار جلالة الملك، نصره الله، ترسيم رأس السنة الأمازيغية كيوم وطني وعطلة رسمية مؤدى عنها، **لحظة تاريخية فارقة من شأنها أن تعزز المكتسبات الهامة التي حققتها الأمازيغية في بلادنا.**

وتجسيدا للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها، أعزه الله، للنهوض بقضايا المرأة والأسرة بشكل عام، وحرصه الدائم على الحفاظ على تماسك الأسرة، فقد تشرفت بتسلم الرسالة الملكية بتاريخ 26 شتنبر 2023، حيث دعا جلالته لإعادة النظر في مدونة الأسرة، وأسند للهيئة المكلفة بمراجعة المدونة الإشراف العملي على إعداد هذا الإصلاح الهام، من خلال إجراءها لمشاورات واسعة، تنصت فيها إلى مقترحات الفاعلين المؤسساتيين وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والقضاة والخبراء والممارسين.

وقد حددت الرسالة الملكية السامية أجل ستة أشهر لوضع نتائج جلسات الاستماع ورفع مقترحات التعديل المنبثقة عن المشاورات التشاركية الواسعة، إلى النظر السامي لأمير المؤمنين، والضامن لحقوق وحريات المواطنين، وذلك قبل إعداد الحكومة لمشروع قانون في هذا الشأن، وعرضه على مصادقة البرلمان.

وأخذا بالتكليف الملكي السامي الذي تشرفت به، رفعت إلى المقام العالي لأمير المؤمنين، مقترحات تعديلات الهيئة التي توصلت بها، وفقا للموعد الذي حدده جلالة الملك، رمز إجماع الأمة والمعبر الأسمى عن الإرادة العامة.

لكل هذا، نحن مدينون لجلالته حفظه الله، بما أنجزته بلادنا من نهضة وطنية على كافة الأصعدة، وتتشرف الحكومة بأن تتحمل أمانة المسؤولية في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية والقيام بها على الوجه الأكمل.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أفرزت صناديق اقتراع 8 شتنبر 2021 خريطة سياسية جديدة، وأعطت الشرعية الديمقراطية لتحالف حكومي جديد، محملة إياه أمانة تنزيل تعهداته الانتخابية التي كانت سببا حاسما في تبوء مكوناته صدارة المشهد السياسي.

وإن إصرار الحكومة على تنزيل التزاماتها بكل جرأة هو خيار نابع من مسؤولياتها تجاه المواطنين، احتراما للثقة التي أسندت لأغلبية قوية ومنسجمة تستجيب لانتظاراتهم بناء على التزامات واضحة.

فمن باب الواقعية، يمكن القول أن ما تحقق خلال نصف الولاية فاق كل التوقعات والانتظارات، ويترجم حرصنا الشديد على تنزيل مختلف تعهداتنا، دون البحث عن تبرير في توالي الأزمات المركبة التي عاشتها بلادنا.

وإن إصرارنا على الوفاء بالتزاماتنا نابع من رؤية استباقية للمتغيرات التي يعرفها العالم بأسره، **فما الأزمة الصحية وما تلاها من تعقيدات إلا تكريس لصيرورة يعيشها العالم منذ مطلع الألفية الحالية، شعارها تقوية النزعة الذاتية وتكريس الحدود الجغرافية وانغلاق المجتمعات على نفسها.**

فحالة اللايقين التي شهدها العالم، **أصبحت تفرض علينا التعايش مع تشعب الأزمات وتقاربها، واعتبارها واقعا يجدر التعامل معه بذكاء للحد من آثاره على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الحفاظ على مختلف المقومات الهيكلية للدولة وتقوية قدراتنا الذاتية.**

ووعيا بهذه التحديات، تمكنا والحمد لله، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك، **من تطويع الأزمات المتتالية التي أحاطت ببلادنا، حينما تفاعلنا معها دون اضطراب في التدبير، معتبرين إياها ظاهرة مستمرة وهيكلية في واقعنا الحالي،** كما هو الشأن بالنسبة لظاهرة الجفاف التي عمرت لثلاث سنوات متوالية.

وإن الفلسفة السياسية التي نستخلصها اليوم من تدبيرنا المرحلي للعمل الحكومي، هو ضرورة الاعتماد على الذات وعلى الكفاءات المغربية وتقوية القدرات الوطنية من أجل بناء الوطن.

وقد مكنتنا المنجزات المرحلية من شرعية الإنجاز بعد شرعية الاقتراع، **وتكسبنا اليوم شرعية الاستمرار في استكمال تنزيل ما تبقى من برنامجنا بكل ارتياح واطمئنان،** وتزرع فينا الثقة بأننا على صواب، وفي الطريق الصحيح نحو إحقاق الهدف الذي نصبو إليه جميعا.

ثقة بقدرتنا على استكمال تنزيل كل مقومات الدولة الاجتماعية كورش ملكي يحمل أبعادا ودلالات عميقة تعزز تماسك النسيج المجتمعي وتكرس قيم التضامن والمساواة.

ثقة بقدرتنا على تحقيق السيادة الوطنية في مجموعة من القطاعات الحيوية تكسبنا المناعة المنشودة لمواجهة التحديات والإكراهات التي عشناها خلال السنوات الماضية.

ثقة بقدرتنا على بناء اقتصاد قوي ومهيكل وتحفيز الاستثمار المنتج الكفيل بخلق فرص الشغل اللائق، مع ضمان التوازنات الاقتصادية والتحكم في نسب العجز والمديونية.

ثقة بقدرتنا على المساهمة في الدور الريادي الذي باتت تلعبه بلادنا على الصعيد الإقليمي والقاري وحتى الدولي.

حضرات السيدات والسادة،

إن رهان الحكومة الثابت، خلف توجيهات جلالة الملك نصره الله، هو أن لا يترك مواطن مغربي أو أسرة مغربية عرضة للفقر والهشاشة، دون دعم عمومي يحفظ كرامتهم.

رهاننا إنجاح التغطية الصحية وتوفير عرض صحي يحفظ كرامة كل مواطن . .

رهاننا بناء مدرسة الجودة وتكافؤ الفرص لجميع أبناء المغاربة. .

رهاننا تقوية مناعة الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المنتج لفرص الشغل..

رهاننا تحديث الإدارة المغربية وجعلها آلية لتحقيق التنمية الشاملة .

هذا هو التعاقد الاجتماعي الذي تسعى الحكومة لتحقيقه.. وهذه هي أولوياته التي وضعت المواطن المغربي والأسرة المغربية في صلب اهتمامها.

وحرصا من الحكومة على إنجاح هذه الرهانات، فقد بادرت منذ تنصيبها إلى تبني مقاربة تشاركية مع الهيئات المؤسساتية ومختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، قصد وضع أسس حوار اجتماعي جاد ومنتظم، والوفاء بسائر الالتزامات الاجتماعية الواردة في البرنامج الحكومي، والهدف من ذلك ليس الحوار في حد ذاته، **بل جعله بوابة رئيسية لتحقيق الإصلاح وتحسين الأوضاع المعيشية والمهنية للمواطنات والمواطنين.**

لذا اختارت الحكومة في تدبيرها للشأن العام منهجية جديدة للتنمية ترتكز على قيم الالتقائية والتكامل. منهجية مبنية على الحوار المثمر مع الفاعلين الاجتماعيين والتفاعل الإيجابي مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي إرساء عمل حكومي أسرع وأقرب إلى الواقع، وأكثر مواكبة للمتغيرات العالمية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المنجز المرحلي الذي نقدمه اليوم، ما كان ليتحقق دون انسجام حكومي قوي سياسيا، مستقر بتضامن مكوناته ومستمر بنجاعة برامجه. تحالف استمد مشروعيته من صناديق الاقتراع ومن ثقة جلالة الملك نصره الله.

كل ذلك في ارتباط بالمنهجية التعاقدية لمكونات تحالف الأغلبية على قاعدة البرنامج الحكومي، وتأسيسا على ميثاق الأغلبية الذي يشدد على الاستثمار الأمثل والمسؤول للزمن الحكومي والتشريعي.

فلم يسجل على أي مكون من مكونات التحالف الحكومي هدر زمن المغاربة في صراعات فارغة، أو حسابات سياسوية، بل كل ما تم إنجازه يتم وفق منطق المصلحة العامة والتقائية السياسات وروح الانسجام والتنسيق.

الدولة الاجتماعية، تكريس طموح مستمر

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

قبل الخوض في تفاصيل الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، لابد أن نقف عند العنوان العريض لهاته المرحلة المفصلية من تاريخ بلدنا، والمتعلق بترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية، كما أرادها جلالة الملك.

لأن جل ما حققته الحكومة من إنجازات وما وضعته من قوانين وما سطرته من سياسات عمومية وقطاعية وتدابير وبرامج عمومية، كان منتهى مقاصده خدمة هذا المشروع الوطني الكبير، الذي يعود الفضل الحصري في إبداعه لجلالة الملك حفظه الله.

مشروع الدولة الاجتماعية ليس مشروعا لد "البوليميك"، هذا مشروع مهندسه جلالة الملك بحسه الإنساني النبيل، والحكومة عملت على حسن تنزيله وتسريع تنفيذه بما تملكه من جدية وكفاءة.

لهذا، فإننا نسجل بافتخار أن ورش الحماية الاجتماعية بكل مظاهره، والمتمثلة في تعميم التغطية الصحية وإطلاق الدعم الاجتماعي المباشر ودعم السكن وغيرها من المبادرات، هي تجسيد لطموح وفلسفة جلالة الملك نصره الله، ويحكمها نفس الرهان المتمثل في تكريس الدولة الاجتماعية وصون كرامة المواطن.

التغطية الصحية الإجبارية.. من أجل ولوج عادل للخدمات الصحية

حضرات السيدات والسادة،

وفي هذا السياق لن نبالغ في القول بأن نصف الولاية التي قضيناها شهدت تحقيق ثورة اجتماعية غير مسبوقة، على مستوى تعميم الورش الملكي للتغطية الصحية الإجبارية.

فتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تنزيل التغطية الصحية الشاملة، أعدت الحكومة مباشرة بعد تنصيبها رؤية استراتيجية مندمجة لضمان التغطية الصحية لكل المواطنات والمواطنين، مهما كانت وضعيتهم الاجتماعية والمادية والمهنية.

وكانت الحكومة على اقتناع تام، أن ضمان التنزيل الأمثل لمشروع التغطية الصحية لن يكون ناجعا، دون حكامة تدبيرية تتفادى نواقص البرامج السابقة (كما حدث مع نظام راميد).

وبفضل من الله وتوفيقه، نجحت الحكومة ابتداء من فاتح دجنبر 2022، في تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وفق الأهداف والإطار الزمني المحدد له، حيث تم نقل المستفيدين سابقا من نظام " راميد "، والبالغ عددهم 4 ملايين أسرة، أي أكثر من 10 ملايين مواطن ومواطنة، إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بميزانية تتحملها الدولة تبلغ 9,5 مليار درهم سنويا - مع ضمان الاستدامة المالية والاستهداف الناجع للمستفيدين، كالتزام سياسي وتنموي أمام جلالة الملك وكاستجابة لانتظارات المغاربة.

ولقد شكل إدماج فئات العمال غير الأجراء في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض تحديا كبيرا، استلزم اعتماد مقاربة تشاركية من أجل الإعداد والمصادقة على 28 مرسوما تطبيقيا لقانون نظام التأمين الإجباري عن المرض المتعلق بمختلف هذه الفئات.

وهنا أود أن أؤكد لكم أنه بعد التنصيب الملكي للحكومة، لم نجد أي نص قانوني يتعلق بتنزيل مشروع التغطية الصحية رغم أن القانون الإطار للتغطية الصحية صادق عليه البرلمان في أبريل 2021، وهو ما فرض علينا بذل مجهودات استثنائية لإعداد مختلف القوانين والمراسيم التي سمحت لنا باحترام تنزيل هذا الورش وفق الأجندة التي حددها جلالة الملك نصره الله.

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص، أنه تم تسجيل 2,4 مليون مهني من غير الأجراء، وفتح باب الاستفادة من نظام التأمين الأساسي عن المرض أمام 6 ملايين مستفيد وذوي الحقوق المرتبطين بهم.

ولذلك أقول في كل مرة أن مشروع "الدولة الاجتماعية" ليس شعارات، بل قرارات فعلية وإجراءات ملموسة.

وبعد وضع الأنظمة الخاصة بفئات العمال غير الأجراء وبالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، عملت الحكومة على وضع نظام " **أمو الشامل** "، وهو نظام إضافي موجه للأشخاص القادرين على أداء واجبات الاشتراكات الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

وهنا أريد أن أؤكد أن الهدف من تحديد واجبات الاشتراك للأجراء ولغير الأجراء، هو بناء نظام تضامني بين الفئات وبناء تعاقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع.

الدعم الاجتماعي المباشر... من أجل محاربة الهشاشة وصون الكرامة

حضرات السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

دعوني أؤكد لكم بكل اعتزاز، أن لحظة التنزيل الفعلي لورش الدعم الاجتماعي المباشر– وهو ورش مهندسه جلالة الملك بعبقريته المعتادة -... **تبقى من المحطات التاريخية المتميزة، التي سيتذكرها كل المغاربة.**

فقد شكل نجاحنا في تنزيل هذا الورش الملكي، **منبع اعتزازنا كمواطنين قبل أن نكون رئيسا أو أعضاء في هذه الحكومة، ثم كمسؤولين يستشعرون أهمية هذا الورش الوطني** الذي تشرفنا بتنزيل إجراءاته.

ولا شك أن هذا الورش الوطني النبيل، سيمكن ملايين الأسر المغربية ضعيفة الدخل من الخروج من الهشاشة والتهميش الاجتماعي.

وطننا اليوم، حضرات السيدات والسادة ممثلو الأمة المحترمون، يؤسس لسياسات اجتماعية تضامنية ومنصفة ومستدامة تعزز منسوب الثقة في المستقبل.

فقضية محاربة الفقر والهشاشة وحفظ كرامة المواطنين ليست قضية يمين أو يسار أو وسط، وليست شعارات للاستهلاك وتلميع الصورة، بل هي قضية ملك وشعب تطمح إلى ضمان شروط العيش الكريم وتقوي مناعة الأسرة التي هي النواة الصلبة للمجتمع أمام تقلبات الحياة.

ومن هذا المنطلق، عكفت الحكومة خلال نصف ولايتها الأولى على إعداد وتحصين الإطار العملي والزمني والميزانياتي لهذا الورش، وكذا تحديد كيفيات وشروط تنزيله، مع استكمال منظومة استهداف المستفيدين منه وتأمين الاعتمادات المالية المستدامة، وذلك وفق مقاربة تشاركية وتنسيق محكم بين جميع القطاعات الوزارية المعنية، حيث تم في ظرف وجيز إعداد وإخراج جميع النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة له.

هنا أقصد القانون المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، ثم القانون الخاص بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى عدد من

المراسيم التطبيقية والقرارات الوزارية... إلى جانب التسريع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد، سنة 2023 عوض 2025 المسطرة سابقا.

وفي ذات السياق، نهجت الحكومة مقاربة جديدة في تنزيل نظام الدعم الاجتماعي المباشر . . . مقاربة تنبني على تقديم الدعم المباشر للأسر الراغبة في ذلك، من غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي، والمستوفية لشروط الاستهداف بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد.

وقد اشتمل الدعم الذي ستعرف قيمته تطورا بشكل سنوي لتستقر بحلول سنة 2026 على:

- **إعانات موجهة للأطفال، تقوم على تقديم دعم مباشر للأسر التي لها أبناء بما في ذلك المتكفل بهم، ويشتمل هذا الصنف على منحة شهرية ودعم تكميلي ومنحة للولادة؛**
- **إعانة جزافية تقوم على تقديم دعم مباشر للأسر، لاسيما تلك التي توجد في وضعية فقر أو هشاشة أو تعيل أفرادا مسنين؛**
- **إعانة خاصة تقوم على تقديم دعم للأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.**

ويجدر التذكير أن الحكومة قد حددت، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، قيمة دنيا للدعم بالنسبة لكل أسرة مستهدفة، كيفما كانت تركيبتها، لا تقل عن 500 درهم شهريا.

ويهدف هذا الورش إلى تكريس مبادئ التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية من خلال تقليص نسب الفقر والهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية، والاستثمار في الطفولة المبكرة، وتحسين الولوج للصحة والتعليم من خلال الحث على تمدرس الأطفال وتشجيع النساء الحوامل على متابعة الفحوصات الطبية خلال فترة الحمل وبعد الولادة. وتوفير الرعاية للفئات الهشة، خصوصا منها الأطفال في وضعية إعاقة، والأسر التي تعيل الأشخاص المسنين.

ويكلف تفعيل هذا الورش الوطني الاجتماعي، ميزانية 25 مليار درهم برسم سنة 2024، ثم 26,5 مليار برسم سنة 2025، ليبلغ 29 مليار درهم بحلول سنة 2026.

حيث نجحت الحكومة في توفير الكلفة المالية لهذا الورش الاستراتيجي، ولم تتذرع بالأزمة المركبة والمعقدة التي فرضت على الحكومة تعبئة مجهودات استثنائية للخروج من آثارها.

الاستهداف الاجتماعي آلية مبتكرة لتحقيق النجاعة والفعالية

حضرات السيدات والسادة؛

لقد شكلت حكامة منظومة الاستهداف الاجتماعي إحدى دعامات إصلاح نظام الحماية الاجتماعية، وآلية مبتكرة تروم تحقيق النجاعة والفعالية في استهداف الأسر وتبسيط المساطر وتعزيز عملية الإدماج للولوج إلى برامج الدعم الاجتماعي.

وتعتمد هذه المنظومة على السجل الاجتماعي الموحد (RSU) كآلية رئيسية لتحديد المستفيدين من الدعم، حيث بلغ عدد المستفيدين منذ إطلاق منصة التسجيل الإلكترونية www . asd . ma ابتداء من 2 دجنبر 2023 إلى حدود نهاية شهر مارس2024 ما مجموعه 3,5 مليون أسرة، تضم أكثر من 12 مليون شخص:

- **فيهم ما يقارب 5 ملايين طفل، (منهم مليون و200 ألف طفل عمرهم أقل من 5 سنوات)؛**
- **فيهم مليون و400 ألف أسرة ليس لها أطفال تستفيد من المنحة الشهرية الجزافية (500 درهم)؛**
- **وبينهم مليون و200 ألف مستفيد تفوق أعمارهم 60 سنة.**

نعم حضرات السيدات والسادة، إننا أمام ثورة اجتماعية حقيقية، قوامها التضامن والتكافل ودعم الترقي الاجتماعي لفئات واسعة من أبناء وطننا.

دعم السكن.. منظومة مستدامة لضمان الولوج إلى سكن لائق

السيدان الرئيسان،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيون،

في نفس هذا السياق الاجتماعي الهادف إلى النهوض بوضعية الفئات الهشة والمتوسطة ودعم قدرتها الشرائية وصون كرامتها الإنسانية، فعلت الحكومة مطلع السنة الجارية البرنامج الملكي للدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي.

ويشمل هذا الدعم الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة، لتيسير ولوجها إلى سكن رئيسي يستجيب لتطلعاتها، وهو ما سيمكن من تحسين ظروف عيش حوالي 110.000 أسرة سنويا، بغلاف مالي سنوي قدره 9,5 مليار درهم لمدة السنوات الخمس المقبلة.

وفي هذا الصدد، تم تخصيص مساعدة مالية مباشرة تبلغ 100.000 درهم من أجل اقتناء مسكن يقل ثمن بيعه أو يعادل 300.000 درهم و70.000 درهم لاقتناء مسكن يتراوح ثمنه ما بين 300.000 درهم و700.000 درهم.

ويستهدف هذا البرنامج المواطنين المغاربة القاطنين داخل أو خارج أرض الوطن، والذين لم يسبق لهم الاستفادة من أي دعم موجه للسكن.

وقصد ضمان حكامة تدبير عملية منح الإعانة المالية وشفافية البرنامج وتبسيط الإجراءات والمساطر الخاصة بالاستفادة منه، أطلقت الحكومة منصة رقمية تمكن المستفيدين من التسجيل إلكترونيا ومتابعة ملفاتهم عن بعد.

وفي هذا الإطار، تم إلى غاية 19 فبراير 2024 تسجيل 60 ألف و 561 طلب، تم قبول % 89 منها في التصفية الأولية، مما يدل على الإقبال المهم للفئات المستهدفة.

بلادنا اليوم تقدم الدعم الاجتماعي المباشر والدعم عن السكن والتغطية الصحية لجميع المغاربة... أفليست هذه إنجازات تضاهي ما تقوم به دول جد متقدمة في المجال الاجتماعي؟.

كان بالإمكان أن تقف الحصيلة المرحلية عند ما حققته الحكومة من إنجازات في مجال الدعم المباشر والتغطية الصحية ودعم السكن، وهي إنجازات

كافية للتأكيد على أن هاته الحكومة نجحت في أداء مهامها في فترة زمنية لا تتعدى سنتين ونصف.

والحقيقة أن ما حصده المواطنات والمواطنون من ثمار لأوراش ملكية بتفعيل حكومي جاد وناجع كاف لكي يكون حصيلة مشرفة لولاية بكاملها وليس لحصيلة مرحلية.

ولأنها حكومة بنفس إصلاحي متقدم، فإنها لم تقف عند هذا الحد، بل فتحت أوراشا إصلاحية أخرى، سواء في مجال التعليم أو الصحة أو الإدارة أو التشغيل أو العدالة، وغيرها من مجالات النشاط الحكومي.

صحة جيدة في خدمة الدولة الاجتماعية

حضرات السيدات والسادة،

إن ضمان النجاعة الحقيقية لورش التغطية الصحية، استلزم التأسيس لتحول عميق في الخدمات الاستشفائية ومواكبة ارتفاع الطلب على الخدمات الطبية، سواء من حيث المحتوى أو من حيث التوزيع الجغرافي. لذلك بادرت الحكومة منذ تنصيبها إلى إعداد رؤية استراتيجية مندمجة جديدة للنهوض بقطاع الصحة، في إطار إصلاح هيكلي شامل يهدف أساسا إلى خدمة صحة المواطن، من خلال ضمان خدمات صحية ذات جودة وفعالية، كفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن أجل تفعيل هذه الرؤية الاستراتيجية، التي تهدف إلى ضمان ولوج كريم لكافة المواطنين عبر أرجاء المملكة، والاستجابة لكل التحديات المستقبلية خاصة على إثر التداعيات التي عانى منها العالم وبلادنا خلال جائحة وباء كوفيد - 19، كان من اللازم إعداد ترسانة قانونية جديدة تستجيب للإصلاح الهيكلي المنشود.

وقد تمكنت الحكومة، بفضل الانخراط الجماعي لجميع الفاعلين المؤسساتيين، لاسيما البرلمان بمجلسيه، من إعداد وإصدار كل القوانين المؤطرة للإصلاح قبل متم السنة الثانية من ولايتها.

بداية بصدور القانون الإطار الذي شكل المنطلق الأساسي لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، والذي انبثقت منه عدة قوانين وإجراءات باشرت الحكومة تنزيلها على أرض الواقع، في أفق تحقيق كافة الأهداف المتوخاة من هذا المسار الإصلاحي الطموح، الذي يجد محركه في الإرادة الملكية الراسخة وفي قناعة حكومية حقيقية، بهدف جعل المواطن المغربي مطمئنا بشأن صحته وصحة أسرته.

أما على مستوى حكامة القطاع، فقد سارعت الحكومة إلى تنزيل مضامين هذا الإصلاح الهام على مستويين:

- **المستوى المركزي، من خلال إرساء هيكل تنظيمي جديد.**
- **وعلى المستوى الجهوي، من خلال وضع المجموعات الصحية الترابية لتشكل القلب النابض للإدارة اللامركزية للصحة العمومية.**

ومن هذا المنطلق، تم إصدار القانون رقم 08.22 المتعلق بالمجموعات الصحية الترابية، والذي يهدف أساسا إلى دمج الوحدات الاستشفائية، الموجودة بكل جهة، في إطار مؤسسة عمومية مستقلة مسؤولة على تنزيل سياسة صحية تستجيب لخصوصية كل جهة، وتضمن الالتقائية والتنسيق بين كل مستويات العلاج وتدبيره، من المراكز الصحية للقرب إلى المركز الجامعي الاستشفائي، وفق برنامج طبي جهوي يعمل على تحسين المؤشرات الصحية، ويمكن المواطن من مسار علاجي محكم.

ومن أجل تحقيق نجاعة أكبر للقطاع، عملت الحكومة على إصدار القانون المتعلق بالوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، علاوة على القانون المتعلق بالوكالة المغربية للدم ومشتقاته، إضافة إلى إحداث الهيئة العليا للصحة.

ووعيا من الحكومة بمركزية تعزيز المنظومة الصحية بموارد بشرية كافية ومؤهلة لمواجهة النقص الحاصل على المستوى الوطني، فقد عملت على تثمين هذه الموارد البشرية وتحفيزها.

وفي هذا الإطار، رفعت الحكومة من أجرة الأطباء منذ السنة الأولى من ولايتها، وذلك من خلال تمكينهم من الرقم الاستدلالي 509 (المخول للحاصلين على دكتوراه الدولة)، أي بزيادة صافية تصل إلى 3.800 درهما شهريا، استجابة لمطلب عمر ما يناهز عقدين من الزمن.

ويعكس رفع أجور العاملين في القطاع الصحي العمومي -كنتيجة للحوار القطاعي لفبراير 2022- الأهمية التي توليها الحكومة لتعزيز الخدمات الصحية، وتحسين الشروط المادية لمهنيي القطاع، من خلال إقرار زيادات في أجور مهنيي الصحة بمختلف فئاتهم ودرجاتهم.

ووعيا منها بحجم الخصاص الذي يعاني منه القطاع، عملت الحكومة على تنزيل اتفاقية إطار بين القطاعات المعنية من أجل الرفع من الطاقة التكوينية للطلبة الأطباء، في أفق مضاعفتها مرتين سنة 2025، وذلك من أجل تجاوز الحد الأدنى الموصى به من طرف المنظمة العالمية للصحة والمتمثل في عتبة 23 مهني صحة لكل 10.000 مواطن، سنة 2026، ثم مضاعفته لبلوغ معدل 45 مهني صحة لكل 10.000 مواطن في أفق 2030. هذا، بالموازاة مع جملة من الإجراءات المصاحبة لضمان جودة التكوين الطبي.

وفي هذا الصدد، تم تسجيل 10.000 طالب في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان و15.725 بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، خلال السنوات الدراسية 2022-2023 و2023-2024.

أما بخصوص تأهيل العرض الصحي، والذي تعتبره الحكومة أحد المداخل الأساسية لضمان جودة العلاج للمواطن من جهة، وضمان ظروف العمل الجيد لمهنيي الصحة من جهة أخرى، فقد باشرت الحكومة، منذ السنة الأولى من ولايتها، إطلاق أوراش لإعادة تأهيل وبناء وحدات صحية تهم كل مستويات العلاج، وذلك في إطار مقاربتها الشاملة والمندمجة لخلق فضاء سيحقق مسارا علاجيا يضمن لكل مواطن الجودة في العلاج.

وفي هذا الإطار، قامت الحكومة بتنزيل مشروع إحداث وتأهيل وتجهيز قرابة 1.400 مركز صحي من الجيل الجديد، **تم الانتهاء من تأهيل 481 منها نهاية سنة 2023**.

وبعد تشييد مستشفى طنجة الجامعي سنة 2022، يتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة للمستشفى الجامعي بأكادير، وتتم إعادة بناء المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط، كما انطلقت أشغال تشييد ثلاث كليات للطب وثلاث مراكز استشفائية جامعية بكل من الرشيدية وبني ملال وگلميم.

تعليم جيد في خدمة الدولة الاجتماعية

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة التي أتشرف بقيادتها كانت مطالبة بجعل هذه الولاية الحكومية محطة مفصلية في تاريخ إصلاح المنظومة التربوية ببلادنا، وهو ما يتقاطع مع قناعتنا في كون شعار تكريس الدولة الاجتماعية لن يستقيم دون إصلاح جوهري للمنظومة التعليمية.

حيث دأبت الحكومة منذ تنصيبها على إطلاق مسلسل إصلاحي جديد وعميق يحقق نهضة تربوية وثورة تعليمية.

وقد وضعت الحكومة تصورا شموليا لتحقيق تعليم جيد للجميع، يروم التمكن من المكتسبات والقدرات التعلمية، ويأمل تحقيق تكافؤ الفرص، ويصبو إلى بلوغ اندماج سوسيو مهني ناجح.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة قد واجهت، منذ تنصيبها، بجرأة وجدية تركة ملفات الماضي التي خلفتها الحكومات السابقة وتفاعلت مع مطالب الحاضر، من أجل بناء مدرسة مغربية منصفة وعادلة وذات جودة في المستقبل.

وقد عملت الحكومة في هذا الإطار على إرساء المشروع الرائد لـ " **مؤسسات الريادة** "، الذي مكن من إطلاق دينامية جديدة بالسلك الابتدائي، شملت مرحلته التجريبية خلال الموسم الدراسي 2024 - 2023 ما مجموعه 626 مدرسة ابتدائية عمومية، يستفيد منها حوالي 322.000 تلميذة وتلميذ.

وقد كشف التقييم الأولي لأثر برنامج الدعم والمعالجة بمدارس الريادة، أن غالبية التلاميذ الذين يدرسون من المستوى الثاني إلى المستوى السادس بالتعليم الابتدائي قد تحسنت نتائجهم أربع مرات بالنسبة للرياضيات، ومرتين بالنسبة للغة العربية، وثلاث مرات بالنسبة للغة الفرنسية.

واستنادا إلى هذه النتائج الإيجابية، سيتم العمل على التوسيع التدريجي لـ "**مؤسسات الريادة** " في أفق تعميمها خلال الموسم الدراسي 2028 - 2027، حيث من المرتقب أن تنتقل هذه المؤسسات من 626 إلى 2.000 مؤسسة

ابتدائية سنويا انطلاقا من الدخول الدراسي 2024، وأن تصل تدريجيا إلى 500 مؤسسة إعدادية سنويا ابتداء من الدخول الدراسي لسنة 2026.

كما عملت الحكومة على تعميم وتطوير التعليم الأولي باعتباره مدخلا أساسيا لضمان مدرسة الجودة، وقد مكنت الجهود الحكومية المبذولة من توسيع العرض التربوي مع بداية الدخول الدراسي 2023، حيث التحق 80% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات بالتعليم الأولي، وتم فتح 4.700 قسم جديد وتوظيف 6.000 مربية ومرب جدد، وتكوين أزيد من 7.100 مربية ومرب، مع انتقال عدد ساعات التكوين الأساس من 400 ساعة إلى 950 ساعة، وتوسيع قاعدة التكوين المستمر.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حرصت الحكومة على تحسين ظروف اشتغال رجال ونساء التعليم من خلال مقاربة تشاورية في إطار الحوار الاجتماعي المؤسساتي، حيث صادقت على النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية من طرف المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 15 فبراير 2024.

وقد شكلت هذه اللحظة محطة تاريخية توجت المجهودات الحكومية لخلق إطار موحد ومحفز، يحفظ كرامة نساء ورجال التعليم ويحسن ظروف اشتغالهم.

وتتجلى أهمية هذا الإنجاز الحكومي في كونه يأتي بعد أكثر من 20 سنة على صدور النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية سنة 2003.

وتتجسد أهميته كذلك، في توفير إطار موحد حسم وبشكل نهائي في هشاشة الوضعية الإدارية والمالية للشغيلة التعليمية وتشتت هيئاتها ومطالبها الفئوية.

كما مكن إرساء النظام الأساسي الخاص كل العاملين بالوزارة المكلفة بالتربية الوطنية من صفة الموظف العمومي، مما أنهى بشكل كامل، ولا رجعة فيه، مع ما كان يصطلح عليه بـ "أساتذة التعاقد".

وعلى صعيد آخر، فقد أسفر توقيع اتفاقي 10 و 26 دجنبر 2023 على مخرجات كرست وفاء الحكومة بالتزاماتها اتجاه أسرة التربية والتكوين.

وعلى مستوى **إصلاح منظومة التعليم العالي** فقد نجحت المنجزات الحكومية في تجسيد إحدى أركان تصور حكومي متكامل لتنمية الرأسمال البشري، كما نص على ذلك البرنامج الحكومي، الذي التزم بتجويد التكوين الجامعي.

وبعد سنتين ونصف من التدبير الحكومي، يمكن القول أن قطاع التعليم العالي يعرف زخما ملموسا ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية المرسومة في المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

ومن بين أهم المكتسبات وأكثرها ارتباطا بشروط تحول المنظومة، نذكر المصادقة على النظام الأساسي الجديد لهيئة الأساتذة الباحثين بعد 20 سنة من الانتظار والتردد، وإطلاق وتنزيل إصلاح بيداغوجي شامل ومتكامل، وإرساء منظومة فعالة للابتكار لدعم تنافسية وجاذبية القطاعات الإنتاجية.

وللنهوض بالبحث العلمي والابتكار وملاءمته مع الأولويات التنموية الوطنية، فقد تم تفعيل مجموعة من التدابير من أهمها:

- إطلاق برنامج طموح لتكوين 1.000 طالب دكتوراه من الجيل الجديد بمشاريع بحثية متميزة تروم الاهتمام بالأولويات الوطنية، كما ستسند إليهم مهام التأطير البيداغوجي للدروس التوجيهية والتطبيقية، مقابل تعويضات مالية شهرية.

- وتم إطلاق مسارات جديدة، تحت اسم " **مسارات التميز** "، حيث تم إحداث 63 مركزا للتميز توفر 113 مسلكا جامعيا، وهي تجربة جديدة تهدف خلق جسور مرنة بين التخصصات والمؤسسات الجامعية.

- وتم إحداث 3 معاهد موضوعاتية للبحث في مجالات ذات الأولوية كالماء والبيو-تكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

- كما واصلت الحكومة تعميم مدن الابتكار، حيث أحدثت 6 مدن جديدة و 3 مدن أخرى في طور الإنجاز بميزانية استثمارية تقدر ب 200 مليون درهم.

- ولدعم مساهمة الجامعة المغربية في تطوير صورة المغرب كفاعل استراتيجي في مجال الاقتصاد الرقمي، تطمح الحكومة في أفق 2026، إلى إحداث 18 مركزا **"CODE 212"** كفضاءات مفتوحة في وجه الطلبة من مختلف التخصصات، للرفع من مكتسباتهم العلمية بقدرات معرفية متطورة، كالبرمجة المعلوماتية، وتحليل المعطيات الرقمية وتطوير مختلف المهارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق بالسياسات التي تهم **التكوين المهني والمستمر** فقد شكلت ركنا أساسيا في البرنامج الحكومي المتعلق بتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية من خلال تنمية الرأسمال البشري.

وفي هذا الإطار، التزمت الحكومة بتطوير عرض جيد للتكوين المهني يتماشى مع حاجيات المقاولات، ويستجيب لحاجات الطلبة الراغبين في الارتقاء بمسارهم المهني، من خلال خلق مسالك تمد الجسور بين التكوين المهني والجامعات والمدارس الكبرى.

كما أطلقت الحكومة مجموعة من الأوراش الهيكلية الرامية لتطوير القطاع، نذكر من بينها الإشراف على تنفيذ الخارطة الملكية للتكوين المهني، عبر استكمال إنجاز مدن المهن والكفاءات.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة انطلقت في 4 مدن للمهن والكفاءات، بكل من جهات سوس ماسة، والشرق، والعيون الساقية الحمراء، والرباط سلا القنيطرة، كما تمت برمجة إطلاق 3 مدن للمهن والكفاءات خلال موسم 2024 - 2023 بجهات طنجة تطوان الحسيمة، وبني ملال خنيفرة، والدار البيضاء سطات.

إننا اليوم نعيش لحظة وطنية بامتياز وتجسيدا قويا وواقعيا لشعار الدولة الاجتماعية. والمغاربة سيتذكرون أنه في عهد هاته الحكومة وبتوجيهات ملكية سامية، تحقق ما لم تحققه الحكومات السابقة في مجال إصلاح المنظومة التربوية، وسيتذكر المغاربة أيضا أن هاته الحكومة التزمت بكل تعهداتها في بلوغ تعليم منصف وعادل وذي جودة.

الحوار الاجتماعي فضاء للتوافقات الاجتماعية

حضرات السيدات والسادة،

إن التفعيل الجدي للرؤية الملكية السامية للدولة الاجتماعية، لم يكن ممكنا دون مأسسة الحوار الاجتماعي والرقي به إلى مرتبة خيار استراتيجي، حيث بادرت الحكومة فور تنصيبها إلى بناء علاقات شراكة متينة مع الفرقاء الاجتماعيين.

غايتها في ذلك وضع أسس حوار اجتماعي منتظم، وتنفيذ مختلف الالتزامات الاجتماعية الواردة في البرنامج الحكومي، ودعم وتحسين القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، وذلك رغم صعوبة الظرفية وانعكاسات الأزمات العالمية المتتالية على الإمكانيات المالية للدولة.

وفي هذا الصدد، وبهدف تعزيز العدالة الاجتماعية، اتخذت الحكومة من الحوار الاجتماعي وسيلة رئيسية لصناعة الحلول وحل المشاكل العالقة والرهانات المستجدة.

فالحوار كما تؤمن به الحكومة ليس مجرد مسألة إجرائية أو واجهة شكلية، بل هو قناعة راسخة يتم عن طريقه وضع الخيارات الاجتماعية وجسر أساسي يحكم العلاقة بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين.

وبالنظر للدور الحيوي الذي يلعبه الحوار الاجتماعي، فقد اتخذت الحكومة خلال نصف ولايتها خطوات مهمة نحو إرساء أسس تعاقد اجتماعي جديد، وذلك من خلال وضع ميثاق وطني للحوار الاجتماعي، ملزم لكل الأطراف، والذي من شأنه إعادة الاعتبار للعمل النقابي والمنظمات النقابية وتمكينها من الاضطلاع بأدوارها المتمثلة في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها والنهوض بها.

إن الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي يشكل سابقة وطنية ويضع معالم نموذج مغربي للحوار الاجتماعي، من خلال تكريس مبدأ السنة الاجتماعية وإرساء حكامة مبتكرة للحوار وهيكلته على المستويين الوطني والترابي واتخاذ آليات ناجعة لمواكبته.

وإن من شأن إقرار مبدأ سنوية الاجتماعات كان الهدف منه القطع مع الطابع الموسمي الذي كان يكتسيه الحوار الاجتماعي، وإعطاءه دينامية جديدة ترتكز على

مبادئ الانتظام والاستمرارية، والتمكن من تتبع السير الميداني للاتفاقيات المبرمة على المستويين القطاعي والترابي وتتيح قياس التطورات الحاصلة في المناخ الاجتماعي على المستوى الوطني.

وإلى جانب التوقيع في 30 أبريل 2022 على اتفاق اجتماعي مع مجموع النقابات الأكثر تمثيلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والذي تضمن العديد من المكتسبات، توج هذا المسار بإطلاق سلسلة من الحوارات الاجتماعية القطاعية، لتعزيز المكانة الدستورية للنقابات وحلحلة العديد من الملفات التي ظلت عالقة منذ عدة سنوات والاستجابة لملفات مطلبية عمرت لعقود طويلة.

وبهذه المناسبة، أتقدم بالشكر والامتنان للمركزيات النقابية - وهي حاضرة معنا اليوم باعتبارها ممثلة في مجلس المستشارين- على وطنيتها العالية وتحليها بروح المسؤولية والجدية والشجاعة. ولدي اليقين أننا سنستمر في الاشتغال سويا في ما تبقى من هذه الولاية الحكومية، وإن شاء الله في الولاية المقبلة كذلك.

والآن، سأنتقل للمحور الثاني من البرنامج الحكومي الذي يتعلق بمواكبة تحول الاقتصاد الوطني وإنعاش التشغيل.

الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية

حضرات السيدات والسادة البرلمانيون،

على غرار النجاحات التي حققتها الحكومة في الميدان الاجتماعي، تعيش بلادنا تحولا إيجابيا على المستوى الاقتصادي بفضل نجاعة التدابير المتخذة، تحت التوجيهات الملكية السامية، لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز صموده أمام التحولات الهيكلية الطارئة على المستوى الدولي.

فالهزات العنيفة التي لحقت الاقتصاد العالمي، لاسيما تلك المرتبطة بتداعيات كوفيد - 19 وتصاعد التوترات الجيوسياسية، أدت إلى زيادة الضغوط التضخمية بشكل غير مسبوق. وفي سبيل السيطرة على موجة التضخم، قيدت الدول سياساتها النقدية، فتفاقمت تكاليف التمويل، وسارت اقتصادات متقدمة على حافة الركود.

ولأن المغرب ليس بمعزل عن هذا السياق الدولي، فإن هذه الوضعية المقلقة أثرت على الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، أظهرت بلادنا تجاوبا استثنائيا بفضل الرؤية المستنيرة لجلالة الملك حفظه الله، التي جعلت بلادنا محط إشادة دولية واسعة، حيث تعززت ثقة المؤسسات الدولية في قدرة اقتصادنا على الصمود أمام الأزمات من جهة، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية من جهة أخرى.

فكما هو الحال مع التدبير النموذجي لأزمة كوفيد - 19، اتخذت بلادنا سياسات عمومية فعالة على المستويين الميزانياتي والنقدي للتخفيف من آثار التضخم المستورد، ساهمت بشكل مباشر في الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر والقدرة التنافسية للمقاولات، وأتاحت الفرص المناسبة لتعافي الاقتصاد الوطني.

حيث مكنت هذه التدخلات من عكس المنحى التصاعدي لمعدلات التضخم، بوثيرة أسرع مقارنة بدول أخرى. فبعدما بلغت نسبة التضخم ذروتها في فبراير 2023 بنسبة 10.1%، تراجعت عند 4.9 % و3.6 % على التوالي في

يوليوز ونونبر 2023، واستقرت في 0.3 % في فبراير 2024، و0.7% في مارس 2024.

وبفعل التدخلات الهادفة للحكومة، عرفت أسعار المواد الغذائية بشكل خاص تراجعا سريعا رغم تداعيات الجفاف الحاد. فبعدما سجلت نسبة20 % في فبراير 2023، تباطأت إلى 11.7 % و 6.7 % على التوالي في يوليوز ودجنبر 2023، وإلى % 0.4 - في فبراير 2024.

لتثبت الحكومة جدارتها في مواجهة التحديات، سواء الراهنة منها أو الموروثة، من خلال إرساء برامج سوسيو-اقتصادية طموحة، دعمتها سياسة ميزانياتية إرادية.

حضرات السيدات والسادة،

إن التعاطي مع الانشغالات الأولوية للمغاربة، يقتضي اعتماد آليات تدبيرية متكاملة، تجعل من المقاربة الاقتصادية حافزا للتنمية الاجتماعية ودعامة لها.

وترجمة لهذا الطموح، توفقت الحكومة منذ بداية الولاية في إرساء حزمة منسجمة من الإجراءات الفورية والموجهة، تقليصا لامتدادات الأزمة على المجالات المتضررة، في مقدمتها التشغيل وحماية القدرة الشرائية، وذلك من خلال:

- **وضع برامج تشغيل فورية لتقليص** تداعيات الأزمة الصحية، مكنت من استرجاع نسب مهمة من مناصب الشغل وتعزيز قابلية الشباب للتشغيل، عبر خلق أزيد من 221.000 فرصة عمل على مستوى برنامج **"أوراش"**، بغلاف مالي إجمالي قدره 4,5 مليار درهم. علاوة على برنامج **"فرصة"** الذي مكن من دعم 21.000 من الشباب المقاولين حاملي المشاريع؛
- **سداد متأخرات الضريبة على القيمة المضافة** بقيمة 20 مليار درهم لفائدة المقاولات، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، المتضررة جراء الأزمة الصحية؛

- بالإضافة **إلى وضع برامج استثنائية**، بتوجيهات ملكية سامية، بقيمة 20 مليار درهم لمواجهة آثار الجفاف وتأمين تزويد السوق الوطني بالمواد الغذائية ذات الأصل الفلاحي، وضبط تكلفتها الإنتاجية؛
- فضلا عن ضخ 2 مليار درهم للقطاع السياحي لدعم قرابة 800 منشأة فندقية على مستوى المملكة، مع صرف تعويض شهري صافي قدره 2.000 درهم لفائدة 40.000 من العاملين في القطاع السياحي.
- ودعم المواد الأساسية الأكثر استهلاكا لدى الأسر، عبر رفع نفقات المقاصة لتبلغ قرابة 42 مليار درهم خلال 2022 ثم 30 مليار درهم خلال 2023، عوض 22 مليار درهم خلال 2021؛
- إضافة إلى دعم مهنيي النقل، عبر تخصيص حوالي 8 مليار درهم بين 2022 و 2023، بغية تقليل الضغوط على تكاليف المواد الأولية في مختلف القطاعات؛
- مع الحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية، بغلاف مالي بلغ 9 مليار درهم خلال سنتين؛
- وتخفيض الضريبة على القيمة المضافة من 20 % إلى 10 % على المنتجات الاستهلاكية والدوائية الأساسية، وتعليق الرسوم الجمركية على القمح لمواجهة ارتفاع أسعارها عالميا، وعلى رؤوس الأغنام لإعادة تشكيل القطيع الوطني.

هذا بالإضافة إلى الإجراءات العديدة اللي قدمتها الحكومة في مناسبات عدة داخل هذه المؤسسة المحترمة، والتي كان لها أثر إيجابي على الحياة اليومية للمواطن والمقاولات الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

تعد هذه الدينامية إيجابية للغاية في سياق اللايقين الاقتصادي الذي يعيشه العالم، وتجعل من التجربة الحكومية الحالية منطلقا لجيل جديد من السياسات والبرامج العمومية المبتكرة، لوضع أسس اقتصاد أكثر تنوعا وتنافسية.

فالأوراش والاستراتيجيات التي تم إطلاقها خلال المنتصف الأول من هذه الولاية، مطالبة بتحسين صورة المغرب كوجهة إقليمية صاعدة، وتقديم الأجوبة

الضرورية لتحديات وأهداف المرحلة، لنكون عند مستوى تطلعات جلالة الملك والمغاربة.

ونتشرف اليوم بتقديم منجزات قطاعية فارقة في تاريخ بلادنا، تؤكد بلا شك نجاعة الخيارات المتخذة، وتعاظم نقط القوة التي تزخر بها بلادنا. ويكفي الاطلاع على الأداء التصديري للقطاعات الرئيسية التي تعرف انتقالا ملحوظا، لإدراك حجم الإنجازات ومدى الرهانات التي نحن مدعوون لمواكبتها.

وفي هذا الصدد، عرفت صادرات السيارات ارتفاعا مهما بين 2018 و 2023 بنسبة 90 % محققة عائدات بقيمة إجمالية تقدر ب 142 مليار درهم سنة 2023، مرتفعة بنسبة % 27,4 مقارنة بسنة 2022. ونواصل التطلع إلى الرفع من مستوى الإدماج المحلي إلى 80 % ومن الطاقة الإنتاجية إلى مليون سيارة سنويا بحلول 2025.

كما حققت صادرات الصناعات الإلكترونية والكهربائية حصة 24 مليار درهم سنة 2023، بارتفاع بلغ % 78 مقارنة مع سنة 2021. في حين تمكنت صادرات صناعة الطيران من بلوغ 22 مليار درهم بزيادة تناهز % 38 مقارنة بسنة 2021. فضلا عن بلوغ الصناعات الكلاسيكية، لاسيما صناعة النسيج والجلد، نسبة صادرات قاربت 46 مليار درهم سنة 2023، بزيادة 27 % عن 2021.

وإجمالا، ساهم الأداء الجيد لهذه القطاعات في تحسين قيمة الصادرات الصناعية بالثلث في الفترة ما بين 2021 و2023.

حضرات السيدات والسادة،

في نفس السياق، عرف قطاع السياحة دينامية غير مسبوقة، بفضل المجهود الاستثماري الحثيث للحكومة، حيث أن هذا القطاع الذي يمثل 7 % من الناتج المحلي الإجمالي و 40 % من صادرات الخدمات، استفاد من الدعم الاستباقي للدولة لاسترجاع جاذبيته بعد زوال الأزمة الصحية، وتنزيل خارطة طريق جديدة للفترة 2023-2026 لتطوير العلامة السياحية للمغرب، وخاصة عبر إطلاق أزيد من 30 خط جوي جديد والرفع من عدد المقاعد بنسبة 22% مقارنة بسنة

2022، مع تنسيق جهود كافة المتدخلين، للتموقع ضمن أفضل 15 وجهة سياحية عالمية في أفق 2030.

وسجلت السياحة سنة قياسية في 2023 بدخول 14,5 مليون سائح، بزيادة 34 % مقارنة بـ 2022. وبذلك تمكن القطاع من تحقيق عائدات مهمة تقدر بـ 105 مليار درهم، بارتفاع يناهز % 12 مقارنة بسنة 2022.

وفي سنة 2024، واصل القطاع السياحي مساره التصاعدي، مسجلا في الفترة بين يناير وفبراير دخول 2,1 مليون سائح، بارتفاع قدره % 14 مقارنة بالسنة الفارطة.

كما تجاوز سقف صادرات الصناعة التقليدية، لأول مرة، عتبة المليار درهم سنة 2022، في أفق تحقيق 2 مليار درهم من الصادرات بحلول 2026، مسنودة بالمجهود الحكومي لتعزيز تنافسية القطاع ودعم الحرفيين، لاسيما عبر إحداث السجل الوطني للصناع التقليديين، الذي يضم حاليا 392.000 صانع وتعميم نظام التغطية الصحية الإجبارية AMO على أزيد من 641.000 صانع تقليدي وأسرهم.

كما دأبت الحكومة على تعزيز الهيكلة القانونية للقطاع من خلال إعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وعملت على إطلاق مجموعة من البرامج الطموحة لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والنهوض به تحفيزا للمقاولة وريادة الأعمال في صفوف الشباب والنساء.

وعلى الرغم من الاضطرابات المناخية والدولية الصعبة التي واجهها القطاع الفلاحي، فقد سجلت استراتيجية " **الجيل الأخضر** " تحولات انتقالية للفلاحة الوطنية تروم إدماج 350.000 أسرة في الطبقة المتوسطة الفلاحية، وتحقيق الاستقرار لحوالي 690.000 أسرة في أفق 2030. وتدعم الحكومة هذا المجهود من خلال تعميم AMO على 1.4 مليون مستفيد نهاية 2023، مع رفع الحد الأدنى للأجر الفلاحي SMAG بنسبة % 15 خلال سنتي 2022 و2023، ومواصلة تحفيز التشغيل الفلاحي لتحقيق هدف 350.000 منصب شغل جديد في أفق 2030.

كما أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية الحفاظ على المكتسبات الكبرى التي أنجزت في إطار مخطط المغرب الأخضر وتحسينها، ويبقى أهمها الرفع من

الناتج الداخلي الخام الفلاحي ليبلغ % 13 من الناتج الداخلي الخام، وتحسين نسبة التغطية الوطنية للحاجيات الاستهلاكية، حيث بلغت % 100 بالنسبة للخضراوات والفواكه والدواجن، و % 99 بالنسبة للحوم الحمراء، و 98 % بالنسبة للحليب، إضافة إلى تحسين النجاعة المائية عبر الحفاظ وتثمين 2 مليار مكعب من المياه.

وبذلك، تعمل الحكومة على واجهتين متكاملتين، تتمثل الأولى في التصدي للتداعيات والإكراهات الآنية عن طريق اتخاذ إجراءات استعجالية، للحد من تأثير الاضطرابات المناخية والاقتصادية على المنظومة الغذائية الوطنية. من خلال اتخاذ تدابير استثنائية وجمركية للحفاظ على استقرار الأسعار وتموين السوق الوطني. فيما تهم الثانية رسم المسارات الانتقالية للفلاحة المغربية لضمان السيادة الغذائية في أفق سنة 2030، عبر تنزيل الاختيارات الكبرى لاستراتيجية الجيل الأخضر.

وتثمينا لقطاع الصيد البحري، أطلقت الحكومة عدة تدابير لمواكبته، ما مكنه من تحقيق إنتاجية قدرها 1.42 مليون طن سنة 2023 بارتفاع نسبته 11% مقارنة مع سنة 2022، وبقيمة إجمالية تقدر ب 15,3 مليار درهم.

في المقابل، مكنت الأنشطة غير الفلاحية من خلق فرص شغل صافية بلغت 116.000 منصب، كمتوسط سنوي خلال سنتي 2022 و2023، على الرغم من القيود الاقتصادية المسجلة، وهو معدل يبقى أعلى من متوسط صافي المناصب المحدثة في الفترة 2010-2015 التي لم تتجاوز 58.000 منصب، في حين استقرت عند 66.000 بين سنتي 2016-2021.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة تدرك حجم الارتباط الوثيق بين آفاق الاستثمار وخلق فرص التشغيل اللائق في مجالات المستقبل، كالطاقات المتجددة، وصناعة السيارات الكهربائية، والهيدروجين الأخضر، دون إغفال الصناعات الغذائية، فضلا عن صناعات الأسمدة الفوسفاطية وغيرها.

وضمن هذا الأفق الاستراتيجي، الذي ما فتئ جلالة الملك، حفظه الله، يحدد معالمه الأساسية، عملت الحكومة على وضع استراتيجيات واضحة للاستثمار، خاصة في هذه المجالات الجديدة.

واليوم، نتشرف بامتلاك منظومة متكاملة لتشجيع الاستثمار الخاص، بعد نجاحنا في إخراج ميثاق جديد للاستثمار في ظرف قياسي. ميثاق يشكل قفزة نوعية أمام بلادنا للتموقع في محيطها الإقليمي، القاري والعالمي.

حيث حرصت الحكومة منذ السنة الأولى لتنصيبها على تمكين بلادنا من ميثاق تنافسي جديد للاستثمار يهدف إلى رفع حصة الاستثمار الخاص إلى مستوى ثلثي الاستثمار الإجمالي بحلول سنة 2035، وفق مقاربة تحفيزية تروم خلق فرص الشغل وتحقيق قيمة مضافة عالية وتشجيع الصادرات وتعزيز تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي والرفع من الإقبال الاستثماري على الأقاليم والعمالات الأقل جاذبية، حيث يمكنها الميثاق من منح ترابية تتراوح بين 10 % و 15 %، لتتيح بلوغ نسبة الدعم % 30 من مبلغ الاستثمار الإجمالي القابل للدعم.

وعملت الحكومة، من خلال اللجنة الوطنية للاستثمارات، على إعطاء دفعة قوية للاستثمار الخاص من خلال الرفع من وتيرة انعقاد دوراتها، حيث خلصت اجتماعاتها (في النسخة السابقة والجديدة)، إلى المصادقة على 170 مشروع اتفاقية وملاحق اتفاقيات بقيمة مالية إجمالية تجاوزت 220 مليار درهم، ستمكن من خلق ما يقارب 115.000 منصب شغل.

وفي نفس السياق، عملت الحكومة على تسريع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار وجعله رافعة لاستثمارات القطاع الخاص. كما شرعت في تنزيل الإصلاح الشامل والاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، بهدف ترشيد الاستثمار العمومي وتحفيز القطاع الخاص، مع تحديد الدولة للقطاعات ذات الأولوية التي ينبغي استهدافها وتراجع تدخل الدولة في باقي القطاعات.

وبالموازاة مع ذلك، عملت الحكومة على مواكبة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة؛ وتفعيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري؛ وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، فضلا عن تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إضافة لذلك، تمكنت الحكومة من إصلاح المنظومة المتعلقة بالصفقات العمومية بغية توفير رؤية أكثر وضوحا للفاعلين الاقتصاديين، وتعزيز آلية الأفضلية الوطنية ودعم القيمة المضافة المحلية. مع تسهيل ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بما فيها المقاولة المبتكرة الناشئة والمقاول الذاتي والتعاونيات واتحاد التعاونيات إلى الصفقات العمومية.

كما عملت الحكومة خلال نصف ولايتها على اعتماد خارطة طريق مندمجة متعلقة بتحسين مناخ الأعمال للفترة 2026 – 2023، تم التوافق عليها بين القطاعين العام والخاص والقطاع البنكي، ترتكز على 3 دعائم وتضم 46 مبادرة استراتيجية، حيث تم إطلاق 70 % من المبادرات والمشاريع المتضمنة في خارطة الطريق خلال 2023، بلغت نسبة إنجازها 44%.

كما تميزت سنة 2023 بخروج المغرب من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل GAFI، وكذا اللائحة المماثلة للاتحاد الأوروبي، وهو دليل على مصداقية الإصلاحات الكبرى والأوراش المهمة التي تقوم بها بلادنا في مختلف المجالات.

وهي كلها إصلاحات ستشكل "قاطرة" للتفاعل مع مختلف التحولات الجارية والرفع من الاستثمارات وتشجيعها. ولعل ما يزعج البعض هو هاته الصحوة الاستثمارية التي تعيشها بلادنا بتوجيهات سامية من جلالة الملك، والتي جعلت المغرب في ظرف وجيز البلد الثاني في إفريقيا والعالم العربي، الذي وقع أكبر عدد من اتفاقيات الاستثمار.

ولا شك كذلك أن تحول المغرب إلى صدارة البوابة الاستثمارية في القارة الإفريقية، بفضل استقراره ومصداقيته، جعل المملكة تتعرض لحملات يائسة وبئيسة، وهي ضريبة متوقعة لما تحققه بلادنا من نجاحات على مستويات عدة، جعلها استثناء استثماريا بشمال إفريقيا.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا التقدم المحرز ببلادنا مسار إيجابي، سيأتي إن شاء الله ثماره على مدى السنوات المقبلة. فإلى جانب كل هذه المجهودات، انخرطت بلادنا في مجموعة من المشاريع ذات البعد الاستراتيجي في أفق 2030، بما في ذلك إحداث الخطوط الفائقة السرعة والخط المزدوج للجهد جد العالي الذي سيربط بين

مدينة الداخلة ووسط المملكة، فضلا عن تقوية البنيات التحتية المائية الكبرى وإنجاز خطوط أنابيب الغاز والمنشآت الرياضية الكروية لاستضافة كأس الأمم الإفريقية 2025 وكأس العالم 2030.

وهي مشاريع بحجم استثماري يتجاوز 200 مليار درهم في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، ستمكن من خلق فرص شغل جديدة ومن تعزيز التكوين في المهارات اللازمة والمشاركة في التنويع الاقتصادي.

واسمحوا لي هنا أن أجدد في هذه المناسبة الهامة، التنويه بالإشراف المولوي السامي على قضايا الاستثمار والنهوض بريادة الأعمال الوطنية. حيث جعل جلالته نصره الله، ملف الاستثمار قضية دولة وخيارا استراتيجيا مصيريا بالنسبة لبلادنا. ما دفع الحكومة لإيلائه اهتماما غير مسبوق سواء على المستوى التشريعي أو المؤسساتي. ولن نتردد في إحاطته بمزيد من الاهتمام، لأن مصير "الدولة الاجتماعية" رهين بتعزيز الاستثمار.

وهنا لابد أن نتوقف كذلك عند الدروس التي قدمها جلالة الملك خلال الزلزال الذي شهدته بلادنا، فرغم ثقل الفاجعة وقوة الصدمة، حولها جلالته نصره الله بحكمته المعهودة من نكسة طبيعية إلى فرصة للاستثمار والتنمية وإعادة الإعمار لفائدة الوطن، وهنا تكمن حكمة جلالته حفظه الله، الذي ما فتئ يعطي العبر والدروس بنظرته الاستباقية التي تجعل بلدنا نموذجا في الصمود والقوة.

لذلك فالحكومة مؤمنة بكون وصفة الخروج من الأزمات الظرفية تكمن في مضاعفة الاستثمار بشقيه العمومي والخاص، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لدعم الاستثمار الوطني والأجنبي وتحفيز استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج.

لأن من يدافع عن خيار تقليص الاستثمار العمومي كما كان يتم في السابق، وصرف أموال الدولة بمنطق تبسيطي في التسيير، ينهج في الحقيقة سياسات تولد الفقر والهشاشة.

وعلى وجه التحديد، رفعت الحكومة الاستثمار العمومي من 231 مليار درهم سنة 2021 إلى 245 مليار درهم سنة 2022، ثم 300 مليار درهم سنة 2023، ف 335 مليار درهم سنة 2024. كما سجلت إصدارات الاستثمار سنة 2022، نسبة قياسية بلغت 83%.

حضرات السيدات والسادة،

بفضل تعزيز الاستثمار العمومي ودعم أسعار المواد الاستهلاكية، تحسن حجم الطلب الداخلي بنسبة 3٪سنة 2023، على الرغم من استمرار التضخم وآثار الجفاف.

وبالموازاة مع ذلك، عرف حجم صادرات السلع والخدمات تحسنا واضحا بنسبة 20.4% سنة 2022 و10.9% سنة 2023، مكنت من امتصاص تأثير الارتفاع الحاد في الواردات بنسبة 9% و6.5% على التوالي خلال هاتين السنتين بسبب ارتفاع الأسعار عالميا.

ونتيجة لدعم الطلب، تمكنت الأنشطة غير الفلاحية، خاصة منها الأنشطة الصناعية والبناء والأشغال العامة والخدمات من مواجهة آثار الجفاف والتضخم. إذ عرفت قيمتها المضافة نموا بمتوسط 3 % سنويا على مدار سنتي 2022 و2023، مستفيدة بشكل خاص من نشاط قطاع الخدمات الذي عرف تحسنا بنسبة 5% و 4,4 % على التوالي خلال هاتين السنتين.

وبفضل هذه الدينامية، وعلى الرغم من التأثير السلبي للجفاف على النشاط الفلاحي، فقد تحسن النمو الاقتصادي الوطني من 1.3 % سنة 2022 إلى 3.2% سنة 2023، ومن المتوقع أن يصل حسب الإسقاطات الماكرو اقتصادية، وعلى الرغم من القيود الاقتصادية الحادة إلى 3.8 % سنويا في المتوسط خلال الفترة 2024-2026، في حين سيظل فيه نمو الاقتصاد العالمي منخفضا، مقارنة مع منحاه السابق، في حدود 3 % في المتوسط.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من ارتفاع أسعار الواردات وحجم النفقات الإضافية غير المتوقعة في الميزانية، نجحت الحكومة في السيطرة على العجز المزدوج.

ففيما يتعلق بالمالية العمومية، ارتفع إجمالي نفقات الميزانية (التسيير والاستثمار) بنسبة 14.5 % سنة 2022 و 3.6 % سنة 2023، وهو ما يمثل 27.6 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويا بدلا من 24 % في عام 2021.

وبالموازاة مع ذلك، تحسنت المداخيل العادية بنسبة 18.8 % سنة 2022 و 7.4 % سنة 2023، بفعل تحسن المداخيل الضريبية، التي استفادت تدريجيا من تنفيذ الحكومة للإصلاح الضريبي، فارتفعت بنسبة 21.4 % سنة 2022 و 6.8 % سنة 2023، و 12 % حتى شهر فبراير من سنة 2024.

وفي هذا الإطار، تواصل الحكومة تنفيذ محاور الإصلاح الضريبي، حيث أولت منذ تنصيبها أهمية بالغة لتفعيل مقتضيات القانون الإطار للإصلاح الجبائي، من أجل وضع نظام شفاف وفعال من شأنه توضيح الرؤية للفاعلين، وضمان عائدات ضريبية إضافية موجهة أساسا لتمويل الأوراش الاجتماعية الكبرى.

وقادت الحكومة موازنة ضريبية محكمة، تكريسا لمبدأ العدالة الجبائية. حيث فعلت في المنتصف الأول من ولايتها، الإصلاح الشامل للضريبة على الشركات، ورفعت من نسبة تضريب الشركات الكبرى تدريجيا، وأبقت على مساهمتها التضامنية على الأرباح والدخول.

وخففت من جهة أخرى من العبء الضريبي على المقاولات الصغرى والمتوسطة والأجراء والمتقاعدين، إلى جانب استفادة هذه الفئة الأخيرة (وخصوصا متقاعدي القطاع الخاص) من إجراءات أخرى كالرفع من قيمة المعاشات بنسبة 5% لفائدة أزيد من 600.000 متقاعد، مع تخفيض شرط الاستفادة من المعاش من 3420 يوم اشتراك إلى 1320 يوما.

كما كرست الإجراءات الحكومية حيادية الضريبة على القيمة المضافة دعما للقدرة الشرائية للأسر وتخفيفا لآثار التضخم من خلال تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع خاصة منها المنتوجات الغذائية والدوائية والتخفيف من حالات المصدم (butoir) بالنسبة للمقاولات، الناتج عن تباين الأسعار المطبقة في مختلف مراحل سلاسل إنتاج السلع والخدمات.

ونتيجة لهذه المجهودات، ارتفعت المداخيل العادية سنة 2023 بـ 68 مليار درهم مقارنة بسنة 2021، فيما ازدادات النفقات الإجمالية بـ 61 مليار درهم. ونجحت بذلك الحكومة في تقليص عجز الميزانية إلى 4.4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2023 بدلا من 5.5 % سنة 2021. ولا تزال ملتزمة بهدف الوصول إلى نسبة عجز تمثل 3 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2026.

وفيما يخص عجز الميزان التجاري لتبادل السلع، ونظرا لكونه شديد التأثر بالتغيرات التي تطبع الوضع الاقتصادي الوطني والدولي، فقد ارتفع من 199 مليار درهم سنة 2021 إلى 309 مليار درهم في عام 2022، ثم عاد للانخفاض إلى 286 مليار درهم مع تراجع قيمة الواردات سنة 2023.

وبذلك، تحسن معدل تغطية تبادل السلع من 58% في عام 2022 إلى 60% في عام 2023. وقد بلغ هذا المعدل 64% خلال الشهرين الأولين لسنة 2024 نتيجة تحسن الصادرات ب 6% في هذه الفترة مقابل ارتفاع الواردات بـ 1,4% فقط.

وبالإضافة إلى ذلك، مكن ارتفاع عدد الوافدين على بلادنا –إلى 14.5 مليون سائح كما قلت سابقا- من رفع عائدات السفر إلى مستوى قياسي سنة 2023 تعدت 104 مليار درهم.

ومكن تحسن عائدات السفر في الرفع من قيمة صادرات السلع والخدمات بنسبة 5.3 % في سنة 2023. فيما استقرت تقريبا قيمة واردات السلع والخدمات سنة 2023، وهو ما أدى إلى انخفاض العجز في تبادل السلع والخدمات بنسبة 21.2% أو بتراجع قيمته 32.5 مليار درهم مقارنة بسنة 2022.

وكنتيجة لهذه الدينامية المتعددة الأبعاد، ارتفعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من 78% سنة 2021 إلى 84% سنة 2023. وقد وصل هذا المعدل إلى 86,5% خلال الشهرين الأولين من سنة 2024.

كما ارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج إلى مستوى قياسي، حيث وصلت إلى 115 مليار درهم سنة 2023، بزيادة 22 % مقارنة بسنة 2021، وذلك بعد استقرارها لسنوات عند حوالي 60 مليار درهم.

وبذلك أتاحت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج تغطية ما يقرب من 96% من العجز في الميزان التجاري للسلع والخدمات سنة 2023، عوض 72% سنة 2022، مساهمة بذلك في توازن الحساب الجاري لميزان الأداء لسنة 2023 (+0.1% من الناتج الداخلي الخام)، مقارنة بعجز بلغ 3.5% من الناتج الداخلي سنة 2022.

وفيما يتعلق بالتدفقات المالية الرئيسية لميزان الأداءات، فقد تجاوزت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة 30 مليار درهم إجمالا على مدى السنوات

الثلاث الماضية، مما يؤكد تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني في بيئة اقتصادية عالمية تسعى للعودة إلى مسار نمو ما قبل جائحة كوفيد - 19.

وفي هذا الإطار، وجب التذكير بأن الانخفاض الطفيف لمداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على المغرب، حيث شهد العالم ككل انخفاضا بنسبة 12 % في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2022، مقارنة بـ 44 % في إفريقيا.

ومن المنتظر أن تحمل سنة 2024 بوادر إيجابية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بفضل المشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال السنتين الماضيتين، مثل توقيع العديد من مذكرات الاستثمار مع الإمارات العربية المتحدة، ومشاريع إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية، والمشاريع المتعلقة بالتحول الطاقي. وبالفعل فقد سجلت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنا ملحوظا بنسبة 17,5% خلال الشهرين الأولين من سنة 2024 مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة.

وبحصول المغرب على مستوى متقدم حسب التقرير الأخير لوكالة التصنيف الائتماني Standard&Poors، من خلال رفع النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية" لتصنيفات المغرب "B/BB+" بالنسبة لديونه الطويلة والقصيرة الأجل بالعملة الأجنبية والمحلية، تكون المملكة قد خطت خطوة جديدة في اتجاه تعزيز ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر.

السيادة الوطنية، حرص حكومي ثابت

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان الاستثمار خيارا لا رجعة فيه، فهو لتعزيز السيادة الوطنية والوحدة الترابية، التي جعل منها جلالة الملك حفظه الله النظارة التي ينظر بها المغرب إلى شراكاته.

ولأن الاستدامة الوطنية في القطاعات الواعدة تعد إحدى أولوياتنا الرئيسية، ستظل الحكومة حريصة على الرفع من معدلات الاستثمار في القضايا الاستراتيجية للمملكة، انسجاما مع الرؤية الملكية السامية التي أعادت قضايا السيادة إلى الواجهة.

وإضافة لاهتمامها بتحقيق الأمن الغذائي لمواجهة الصدمات الاقتصادية والمناخية، باشرت الحكومة عدة إجراءات لتعزيز السيادة الوطنية في كل أبعادها، خاصة منها المائية والصحية والطاقية.

وأستغل فرصة الحضور أمامكم، لأعبر لكم عن ارتياحنا في الحكومة للنتائج المحققة لتسريع وتيرة تنزيل عدد من الملفات ذات الأولوية الكبرى، والتي عرف مسار تنزيلها تأخرا واضحا في السنوات السابقة.

السياسة المائية. . تسريع الحلول البديلة

فعلى مستوى نجاعة تدبير الموارد المائية، باعتبارها أولوية وطنية، بادرت الحكومة منذ تنصيبها إلى البحث عن بدائل مستدامة، عبر اتخاذ تدابير استعجالية للإجابة على إشكالية ندرة المياه والتقلبات المناخية وتوالي سنوات الجفاف التي عاشتها بلادنا.

فلم يعد مقبولا اليوم، الربط بين نجاح السياسات العمومية ونسب التساقطات المطرية، ونحن نتوفر على واجهتين بحريتين مهمتين، يمكن استغلالها لتشييد أكبر عدد من محطات تحلية المياه لتأمين الماء الشروب ومياه السقي في مجموع المناطق المغربية.

وهنا لابد من الإشادة بالأداء الحكومي النوعي، المطبوع بالروح الوطنية العالية في تدبير هذا الملف الاستراتيجي. حيث مكنت الجهود الحكومية المبذولة، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك، من إنجاز وإطلاق مجموعة من المشاريع تروم تطوير العرض المائي وترشيد استغلال الموارد المائية.

وفي هذا السياق، عملت الحكومة على نهج حلول مبتكرة لتنويع مصادر الموارد المائية، عبر منح الأولوية للربط بين الأحواض والأنظمة المائية، وكذا الزيادة الهامة في استخدام موارد المياه غير الاعتيادية، بما في ذلك تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة.

ولعل ما يبرز الطابع المستعجل لقضية الماء ببلادنا، حجم العناية الملكية التي حظي بها هذا الملف على امتداد السنتين الماضيتين. فجلسات العمل النوعية التي ترأسها جلالة الملك حول إشكالية الماء، كانت مناسبة أساسية لسن مجموعة من التدابير الاستعجالية قصد التدبير العقلاني للماء، وتخصيص اعتمادات مالية بميزانية إجمالية تصل إلى 143 مليار درهم للتسريع من وتيرة البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2027 – 2020.

ولتدارس وتتبع تنزيل مشاريع السياسة المائية، سارعت -لجنة القيادة- الزمن، وعقدت سلسلة من الاجتماعات لتدارك التأخر الحاصل في تنفيذ عدد من المشاريع، واتخاذ تدابير استعجالية لتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب.

ولا تفوتني الفرصة للتذكير بالنجاح الحكومي في إنجاز مشروع الربط بين أحواض سبو وأبي رقراق، في ظرف قياسي لم يتجاوز 10 أشهر وبحجم إجمالي

يتراوح بين 500 و 800 مليون متر مكعب سنويا، من أجل تأمين تزويد 10 ملايين نسمة في محور الرباط- الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب.

كما أنه، ولتأمين احتياجات ساكنة طنجة الكبرى ونواحيها من الماء الشروب والتي تقدر بـ 1,3 مليون نسمة، سيتم الشروع قريبا في إنجاز مشروع الربط بين سد واد المخازن وسد دار خروفة بكلفة تناهز 840 مليون درهم في مدة لا تتجاوز 10 أشهر. وسيمكن هذا المشروع كذلك من توفير مياه السقي لمساحة تقدر بـ 21 ألف هكتار.

من جهة أخرى، أنجزت الحكومة قناة لربط شبكات مياه الشرب بين شمال الدار البيضاء وجنوبها، كما أطلقت مشروعا متكاملا لضمان الأمن المائي لجهة الدار البيضاء - سطات عبر الرفع من قدرات محطة أم عزة لمعالجة المياه، إلى جانب تزويد جنوب المدينة والمناطق الحضرية المحاذية لها انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر بالجديدة.

وفيما يتعلق باستراتيجية تحلية مياه البحر، فقد تم التسريع من وتيرة إنجاز محطات التحلية والرفع من قدرتها الإنتاجية، حيث تطور حجم المياه المنتجة من 46 مليون متر مكعب سنويا في 2021 إلى 284 مليون متر مكعب منتجة حاليا، بعد تشغيل الشطر الأول لكل من محطات أكادير، والجرف الأصفر، وأسفي، والعيون، ومحطة الكركرات.

ومن المرتقب أن يبلغ هذا الحجم أكثر من 800 مليون متر مكعب في أفق 2026، من أهم روافده محطة الدار البيضاء بسعة أولية قدرها 200 مليون متر مكعب، ومحطة الناظور بسعة أولية تبلغ 140 مليون متر مكعب. إضافة إلى محطات طنجة، ومراكش (عبر آسفي)، والداخلة، والصويرة، وكلميم، وطانطان، وتزنيت. كما سيتم الشروع في استغلال محطة أكادير باشتوكة آيت باها بشطريها الأول والثاني، ومحطة أسفي، ومحطة الجرف الأصفر، ومحطة العيون ومحطة الكركرات. ومن المرتقب أن يفوق حجم المياه المحلاة مليار متر مكعب سنة 2027 بدل 2030.

وفيما يتعلق بالسدود الكبرى، عملت الحكومة على تتبع أشغال إنجاز 18 سد كبير، وإطلاق عملية إنجاز 14 سدا من أصل 22 مبرمجا، مع تسريع وتيرة إنجازها. في حين تم إنجاز 4 سدود كبرى، ويتعلق الأمر بسد تيداس، وسد تودغا، وسد أكدز، وسد فاصك، بسعة تخزينية تصل إلى 866 مليون متر مكعب، مع

الشروع الرسمي في استغلال سد مدز بإقليم صفرو بسعة تخزينية إجمالية تقدر بـ 700 مليون متر مكعب.

هذا فضلا عن برمجة تعزيز تزويد ساكنة حوالي 2.400 دوار بالماء الشروب بغلاف إجمالي قدره 4,3 مليار درهم، تمت برمجة 1.6 مليار درهم منه برسم سنة 2024، مع إعداد برنامج استعجالي - تكميلي لاقتناء محطات متنقلة لتحلية مياه البحر ومحطات إزالة المعادن عن المياه الأجاجة، بتكلفة إجمالية بلغت 2,2 مليار درهم.

السياسة الطاقية .. الحلول الممكنة لضمان الأمن الطاقي

حضرات السيدات والسادة،

وفيما يخص السيادة الطاقية، حرصت الحكومة منذ تنصيبها على تفعيل التوجيهات الملكية السامية، حيث سهرت على تحيين مضامين الاستراتيجيات الطاقية وصياغة استراتيجيات جديدة بأهداف واضحة. كما اتخذت حزمة من الإجراءات، نذكر منها:

- الحفاظ على نفس التعريفة الكهربائية رغم الارتفاع الحاد لأسعار الطاقة في السوق العالمي، مما مكن من حماية القدرة الشرائية للمواطن، خلافا للزيادات التي عرفتها أسعار الكهرباء في عدد من الدول المجاورة، حيث بلغت الزيادات 68% بالنسبة للاستهلاك السكني من الكهرباء، و 207% بالنسبة للاستهلاك الصناعي والتجاري من الكهرباء؛
- دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بغلاف مالي إجمالي يصل إلى 17 مليار درهم، لتمكينه من التزود بالمخزون الضروري من الفحم الحجري والغاز الطبيعي المسال والفيول من السوق العالمي؛

- دعم تكلفة المقاصة ب 39 مليار درهم خلال سنتي 2022 و 2023 مخصصة للتزود بالمخزون الضروري من غاز البوتان، وذلك في ظل الارتفاعات الهامة التي عرفها السوق الدولي؛

- إدراج المشاريع الثلاثة للطاقة الشمسية نور ميدلت 1 و 2 و 3 ضمن مخطط التجهيز الكهربائي 2023 - 2027، بقدرة تناهز 1.605 ميغاواط من الطاقات المتجددة، وباستثمار يفوق 13 مليار درهم؛

- إطلاق مشروع نقل الكهرباء الاستراتيجي بين جنوب ووسط المغرب، عبر إنجاز خط من فئة الجهد جد العالي بقدرة 3 جيغاواط، وذلك لتقوية وتطوير الشبكة الكهربائية للنقل، باستثمار إجمالي يصل إلى 18 مليار درهم؛

- تطوير برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية ذات أصل متجدد بقدرة تناهز 800 ميغاواط؛

- الولوج لأول مرة في تاريخ البلاد إلى السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال، بهدف تلبية حاجيات محطتي تاحضارت وعين بني مطهر لتوليد الكهرباء وكذا حاجيات القطاع الصناعي؛
- تسريع وتيرة إعداد مشروع خط أنبوب الغاز الإفريقي - الأطلسي نيجيريا - المغرب، وهو المشروع الملكي المهيكل الذي سيشكل رافعة استراتيجية للاندماج الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموع بلدان غرب إفريقيا؛
- ولتسريع وتيرة الانتقال الطاقي، تعمل الحكومة على تحيين خارطة الطريق للبنية التحتية الغازية، وذلك من أجل مواكبة الإدماج المكثف للطاقات المتجددة، وتجاوز الهدف الحالي المسطر في 52 % من الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة.

ومن جهة أخرى، وتنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك، عملت الحكومة على وضع " **عرض المغرب للهيدروجين الأخضر** "، من أجل تشجيع الاستثمار وخلق فرص جديدة للشغل.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يمتلك فرصا واعدة للانخراط في سوق إنتاج الهيدروجين الأخضر العالمي، مدعوما بمقومات طبيعية هائلة خاصة توافر مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

لذلك، قامت الحكومة بوضع إطار واضح وشفاف للحكامة قصد مواكبة حاملي المشاريع في هذا القطاع، والذي يعد عرضا عمليا وتحفيزيا يشمل مجموع سلسلة القيمة للقطاع، مع تحديد وعاءات عقارية سهلة الولوج وذات مؤهلات عالية في مجال إنتاج الطاقات المتجددة، تناهز مساحتها مليون هكتارا. كما سيتم تمكين المستثمرين من التحفيزات التي يتيحها الميثاق الجديد للاستثمار، بالإضافة إلى التحفيزات الضريبية والجمركية التي تحددها النصوص القانونية الجاري بها العمل.

تكريس الإصلاحات السياسية وإغناء المسلسل الديمقراطي

السيدان الرئيسان المحترمان،

حضرات السيدات والسادة،

لقد جعلت الحكومة من مواصلة إصلاح المسار السياسي والديمقراطي الذي انخرطت فيه بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التزاما أساسيا لها في البرنامج الحكومي، باعتباره مدخلا لتحقيق باقي الإصلاحات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تعزيز فعلية حقوق الإنسان كخيار ثابت لصون كرامة المواطن، من خلال الانخراط المتواصل في المنظومة الحقوقية الدولية، مع الارتقاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحقوق الفئوية للمواطنات والمواطنين.

وبناء على ذلك، اعتمدت الحكومة استراتيجيات وبرامج متكاملة ومندمجة وفاعلة لضمان الولوج الفعلي لحقوق الإنسان بكل أجيالها، كما تفاعلت بشكل مستمر مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، خاصة على مستوى الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات.

وقد توجت هذه المجهودات، بانتخاب المغرب لرئاسة مجلس حقوق الإنسان برسم سنة 2024 بأغلبية ساحقة، اعترافا بمصداقية الإصلاحات التي تقودها بلادنا في مجال حقوق الإنسان.

تحصين استقلالية القضاء وتعزيز فعاليته وولوجيته

في نفس السياق، واصلت الحكومة بقناعة مسؤولة ورش إصلاح منظومة العدالة واستكمال مسلسل استقلال السلطة القضائية اعتبارا لأهميته في بناء دولة الحق والقانون، مع الحرص على تقريب مرفق القضاء من المواطنين، من خلال إحداث 33 محكمة جديدة، وتبسيط المساطر وتعزيز التحول الرقمي لمنظومة العدالة وتجويد خدماتها.

حيث حرصت الحكومة منذ بداية ولايتها، وطبقا للتعليمات الملكية السامية، على الانخراط في تعزيز التجربة المغربية في ميدان العدالة. وإذ نفتخر بالمنجزات التي تم تحقيقها، فإننا نعتبرها دعامة أساسية لتوطيد الأمن القانوني.

لذلك انصبت الجهود الحكومية، منذ بداية ولايتها، على دعم الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية، بما يوفر الأمن القضائي، ويضمن العدالة لصالح الجميع، مواطنين ومقاولات، ويؤسس لمناخ أعمال آمن وجذاب.

وترجمة لهذه الإرادة الراسخة، عملت الحكومة على نقل رئاسة مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، مع نقل المناصب المالية للقضاة والملحقين القضائيين وتمكينه من تدبير وضعيتهم الإدارية والمالية.

علاوة على ذلك، وتعزيزا لجودة العرض القضائي، انكبت الحكومة على وضع لبنات "المحكمة الرقمية" ضمن مشروع قانون المسطرة المدنية، عبر إدراج جملة من التدابير الرامية إلى رقمنة المساطر والإجراءات القضائية المدنية، لا سيما عبر توظيف التبادل الإلكتروني للمعطيات وإحداث منصة إلكترونية رسمية للتقاضي عن بعد، مع اعتماد مسطرة التبليغ الإلكتروني.

كما عملت الحكومة على إحداث وتفعيل عدة تطبيقات إلكترونية لتيسير الولوج إلى مرفق العدالة وتتبع الملفات والحصول على الوثائق. وستظل الحكومة ماضية في تنزيل هذا الورش بكل ثبات إلى حين تحقيق تحول رقمي حقيقي في هذا الميدان.

من جانب آخر، اهتمت الحكومة بتحيين الترسانة القانونية المرجعية للممارسة القضائية، من خلال إعداد مجموعة من مشاريع القوانين وعرضها على مسطرة المصادقة التشريعية، لعل أبرزها مشروع القانون المتعلق بالمسطرة

المدنية، ومشروع القانون المتعلق بالعقوبات البديلة ومشروع القانون المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية. كما تنكب الحكومة على وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون المسطرة الجنائية ومشروع القانون الجنائي لعرضهما قريبا على مسطرة المصادقة.

هذا دون إغفال التطورات البارزة التي شهدتها المنظومة القانونية الوطنية، فقد تميزت الحصيلة المرحلية للحكومة بإنتاج قانوني غني ونوعي وفعال، يوفر الأساس التشريعي والتنظيمي للأوراش الكبرى ويواكب التزامات البرنامج الحكومي. كما حرصت الحكومة على ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الالتزامات الدولية للمملكة، وتفاعلت بشكل إيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية.

الحكومة والبرلمان، ترسيخ للتعاون والتوازن بين السلط

وهو ما يبرز، **حضرات السيدات والسادة،** متانة العلاقة بين الحكومة والبرلمان، حيث تميزت حصيلة نصف الولاية الانتدابية بخصوصية التعاون والتوازن بين السلطتين وتجنب هدر الزمن التشريعي والرقابي، في إطار حرص مشترك على مواكبة تنزيل الإصلاحات الوطنية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

وفي هذا الإطار، تداولت الحكومة وصادقت على ما مجموعه 336 مشروع نص تشريعي وتنظيمي، منها 58 مشروع قانون، و 278 مشروع مرسوم.

وقد تميزت الحصيلة التشريعية والتنظيمية للحكومة باستكمال النصوص القانونية المؤطرة للسياسات العمومية في مجالات الحماية الاجتماعية (65 نص)، والمنظومة الصحية (6 نصوص)، والتربية والتكوين (6 نصوص)، وإصلاح الإدارة وتبسيط المساطر الإدارية (8 نصوص)، والاستثمار (5 نصوص).

كما تميزت هذه الحصيلة بالاستجابة السريعة والفعالة لمواجهة آثار زلزال الحوز، حيث عملت الحكومة في هذا الإطار على اعتماد 5 نصوص تشريعية وتنظيمية.

ومن جهة ثانية، حرصت الحكومة على انتظام انعقاد الاجتماع الحكومي المخصص لدراسة مقترحات القوانين، حيث عقدت ما مجموعه 19 اجتماعا، حددت خلالها موقفها من 275 مقترح قانون، تم قبول 24 مقترحا منها، أي بنسبة قبول تناهز 9 %، وهي نسبة تتوافق والمعايير الدولية.

مواكبة الجهوية المتقدمة، نحو تعاقد ترابي مندمج

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

لقد حرصت الحكومة دوما على إدماج البعد الترابي في مختلف تدخلاتها، عبر جعل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري من المحاور الأساسية لتعزيز حكامة التدبير العمومي بالمملكة، لتحسين ولوج جميع المواطنين إلى الخدمات العمومية وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وقد عملت الحكومة في هذا السياق على تسريع استكمال التفعيل الكامل لمضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، حيث قامت :

- بإحداث الكتابة العامة للشؤون الجهوية بكل الجهات؛

- واعتماد التمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعية على الصعيد الجهوي؛

- وإصدار مرسوم تفويض السلطة والإمضاء، وتحيين التصاميم المديرية؛

- وتعزيز التدبير المالي اللامتمركز وإعطاء الأولوية للاختصاصات المتعلقة بالاستثمار.

كما شكل تسريع ورش الجهوية المتقدمة أولوية هامة للحكومة، باعتباره دعامة أساسية للتنمية ورافعة للتوظيف الأمثل لمؤهلات البلاد. ولتنزيل هذه الرؤية حرصت الحكومة على:

- استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية لخيار الجهوية؛
- واستكمال تفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة.

تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية

وحتى تكتمل ملامح هذه المقاربة الترابية، عملت الحكومة على تعزيز العدالة المجالية وفك العزلة عن المناطق الجبلية والقروية وتيسير ولوج ساكنتها إلى الخدمات الأساسية. حيث واصلت الحكومة بفعالية وجدية تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، الذي أعطى جلالة الملك حفظه الله انطلاقته سنة 2015، من أجل خلق مشاريع مندمجة لتقليص العجز التنموي في العالم القروي.

وقد حقق البرنامج نتائج مهمة ذات وقع إيجابي على الساكنة والمجالات المستهدفة، بفضل تضافر جهود جميع المتدخلين وطنيا ومحليا واعتماد حكامة ناجعة ترتكز على البعد الترابي والالتقائية في التدخلات، حيث تم في هذا الإطار:

- **إنجاز سبعة مخططات عمل سنوية لكل جهة، إذ بلغت الاعتمادات المرصودة ما يناهز 44 مليار درهم.**
- **الرفع من نسبة الولوجية بالعالم القروي إلى 90% بنهاية 2022، عبر تقليص مدة الولوج إلى الخدمات الصحية والمؤسسات التعليمية، وفك العزلة عن المدارات الفلاحية والمواقع السياحية؛**
- **تحسين ولوجية وجودة الخدمات الصحية بنسبة 98%، مع تسجيل انخفاض مهم في نسبة وفيات المواليد الجدد عند الولادة بنسبة 59% بالمناطق المستهدفة؛**
- **رفع معدلات التمدرس بالعالم القروي لاسيما نسبة تمدرس الفتاة القروية، لتبلغ 60% بالمناطق المستهدفة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15% مقارنة مع سنة 2017؛**
- **توفير أزيد من 343.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.**

تكريس فعالية الإدارة

حضرات السيدات والسادة،

لقد ظل رهان ترشيد الأداء التدبيري ببلادنا وإغنائه بكتلة جديدة من الممارسات الجيدة، هدفا لكل الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة، تجاوبا مع انشغالات المواطنين. لذلك حرصت الحكومة على تكريس فعالية الإدارة، عبر تقريب وتحديث أجهزتها، وتطوير وتجويد الخدمات العمومية. فضلا عن اعتماد المقاربة التشاركية وتعزيز سبل محاربة الرشوة والزبونية والمحسوبية، مع سن إجراءات ملموسة لتحسين ولوج المواطنين بشكل منصف وعادل إلى المرافق العمومية.

وفي هذا الصدد، عملت الحكومة على الرفع من وتيرة تفعيل ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والنهوض بعمل الإدارات في علاقتها مع المرتفقين والمستثمرين، لاسيما من خلال تحديد ونشر آجال معالجة القرارات الإدارية، وتفعيل مبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة، وتقليص عدد الوثائق المطلوبة في معالجة القرارات، وتعزيز التفاعل الرقمي بين الإدارة ومحيطها.

استراتيجية التحول الرقمي، وضع لبنات المغرب الرقمي

وهو نفس البعد الاستراتيجي الذي قاد العمل الحكومي نحو مضاعفة الاهتمام بدور الرقمنة في التنمية السوسيو اقتصادية والاستجابة لتطلعات المواطنين، ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية، حيث تمكنت الحكومة من:

- **وضع التوجهات الاستراتيجية العامة الجديدة للتحول الرقمي " المغرب الرقمي 2030 "، والتي تم تدارس محاورها من لدن لجنة وطنية أحدثتها الحكومة، تعرف تمثيلية قوية للقطاع الخاص إلى جانب الفاعلين العموميين؛**
- **تطوير منصة الربط البيني بين الإدارات لتبادل البيانات بشكل منسجم وآمن ومواكبة عدة مشاريـع؛**
- **إضافة إلى تطوير تطبيقات معلوماتية موحدة تستفيد منها أكثر من 2.000 إدارة عمومية.**

كما نجحت الحكومة في بث دينامية جديدة في الاقتصاد الرقمي بهدف إنتاج حلول رقمية مغربية وخلق القيمة وإحداث مناصب شغل، إذ تم تطوير قطاع ترحيل الخدمات من خلال توقيع اتفاقيات تهدف لخلق حوالي 17.000 منصب شغل.

مجال الثقافة والنهوض بقطاع الشباب

حضرات السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

إن إيماننا داخل الحكومة بأهمية المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والانفتاح على مختلف التعبيرات الجديدة، كرافعة للتنمية وإدماج الشباب، لا يوازيه سوى الاهتمام المتزايد الذي أولته الحكومة لهذا القطاع، من أجل تشجيع الإنتاجات الإبداعية والفنية وتمكين فئة الشباب من فضاءات مشجعة لتنمية مواهبهم.

هكذا، وبمساندة من البرلمان، تمكنت الحكومة من إصدار القانون المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حرصا منها على توفير بيئة ثقافية قادرة على حماية مختلف الإنتاجات الفنية، ومواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الملكية الفكرية على الصعيد الدولي.

وفي نفس السياق، عملت الحكومة على إقرار جملة من الخدمات الموجهة لفائدة الشباب، منها افتتاح 150 قاعة سينمائية في مختلف ربوع المملكة (50 منهم تم افتتاحهم والباقي سيتم افتتاحه قبل متم السنة الجارية)، لا سيما في المدن الصغرى والمتوسطة، وهي مبادرة ثقافية مهمة تسعى لدمقرطة الولوج للأعمال السينمائية.

بالإضافة إلى إطلاق "**جواز الشباب**" "**Pass Jeunes**" في جهة الرباط سلا القنيطرة، الذي استفاد منه حوالي 100.000 شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 16 و30 سنة، أتاحت لهم الولوج إلى عدد من الخدمات التفضيلية، كتخفيضات وعروض مجانية وامتيازات بالنسبة للتنقل أو الإقامة أو الاستفادة من خدمات ثقافية ورياضية أخرى. وتطمح الحكومة لتعميمها تدريجيا على جميع الجهات في السنوات المقبلة.

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

وفي التزام تام بالتعليمات الملكية السامية، لا يغيب عن أذهاننا، داخل الحكومة، المكانة التي تحتلها القضية الأمازيغية، وإرساء مبادئ العدالة الثقافية واللغوية ببلادنا، كرافعة أساسية للإدماج السوسيو - مجالي. حيث حرصت الحكومة منذ تنصيبها على وضع خارطة طريق 2025 - 2022 تهدف إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وتتمحور حول خمسة ركائز استراتيجية تشمل 25 إجراء، سخرت لها غلافا ماليا تراكميا يناهز 800 مليون درهم، مع التزامها بتخصيص اعتمادات سنوية ستبلغ مليار درهم سنة 2026.

وقد تمكنت الحكومة من تحقيق منجزات هامة تتجلى أبرزها في:

- توفير أعوان الاستقبال المباشر والهاتفي لدى الإدارات ذات الطابع الاجتماعي؛

- إطلاق برنامج التعميم التدريجي لتدريس اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي (31% هي نسبة مدارس السلك الابتدائي التي تدرس بها اللغة الأمازيغية)؛

- إحداث تطبيق لتعليم اللغة الأمازيغية وإدراجه ضمن الأدوات البيداغوجية للتعلم؛

- إحداث وحدة تكوين في اللغة الأمازيغية بالمعهد العالي للقضاء؛

- توظيف مساعدين اجتماعيين بالمحاكم يتولون مهمة مواكبة المتقاضين في كل مراحل التقاضي بالأمازيغية.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

من خلال هذا العرض، أكاد أجزم أنه تجلى لدى حضراتكم أهمية الحصيلة المرحلية للحكومة، وأهمية المنجزات التي تم القيام بها خلال السنتين ونصف الماضيتين، خاصة فيما يتعلق بتكريس أسس الدولة الاجتماعية، وتحقيق نهضة تنموية شاملة، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة دام له النصر والتمكين.

وإنني على يقين أنكم لامستم من خلال ما تم تقديمه أمامكم صدقية وجدية التدخلات الحكومية التي لا تدع مجالا للشك، بأننا بذلنا أقصى الجهود وجندنا كل الطاقات كي نرفع من وتيرة الأداء، ونستدرك الزمن التنموي.

كما أن أهمية هذه الحصيلة **تتجسد في كل مواطن مغربي وكل أسرة مغربية تجد نفسها في تدخل أو أكثر من التدخلات الحكومية**، وفي برنامج أو آخر من برامج الحكومة.

فمن خلال تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر وتعميم التغطية الصحية الشاملة، وإصلاح منظومتي التعليم والصحة، وكذا إطلاق دينامية جديدة في ما يهم الاستثمار المنتج لفرص الشغل، وغيرها من الأوراش الهيكلية، فإن الجميع سيجد نفسه في صلب هذه التدخلات، **لأننا لا نقبل بأن يكون أي مغربي أو مغربية خارج سياق التنمية.**

حضرات السيدات والسادة،

إن المرحلة المقبلة تقتضي منا تجندا أكبر ويقظة أشد ومزيدا من الجهود ووحدة الصف أكثر من أي وقت مضى.

لأن الرهانات المقبلة تطبعها تحديات كبرى ميزتها اللايقين، ومرتبطة بمنظومة دولية تسعى لتدارك مخلفات الجائحة والنزاعات الإقليمية والدولية.

وإن القدرة على تجاوز هذه التحديات تحتاج أمما قوية قادرة على تقوية جبهتها الداخلية، وترسيخ مكانتها ودورها الريادي. وتحتاج أمما تفكر بمنطق

العدالة الاجتماعية والمجالية، وبمنطق ضمان تكافؤ الفرص للجميع على قدم المساواة.

ولذلك فالمرحلة القادمة تفرض علينا تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود كما يريده صاحب الجلالة، نصره الله، لأبناء شعبه الوفي.

كما أنه من المفروض أن نضاعف الجهود لتوفير مزيد من فرص الشغل اللائق التي تضمن الكرامة الإنسانية للمغاربة.

لذلك فرؤيتنا تقتضي جعل التشغيل أولوية قصوى، في النصف الثاني من هذه الولاية.

كما أن الرهانات المرتبطة بتدبير إشكالية المياه تبقى بدورها من أهم التحديات المطروحة على طاولة الحكومة، حيث أن ندرة الموارد المائية المسجلة خلال السنوات الماضية، أصبحت تلقي بظلالها على القيمة المضافة الفلاحية، وبالتالي على مسار التنمية الشاملة.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم ومن خلالكم كافة المواطنين والمواطنات، إلى وضع الثقة في الحكومة، لأننا مقبلون على محطات سيسجلها التاريخ الحديث لبلادنا، وستحفظها الذاكرة للأجيال المقبلة.

فنحن مقبلون على تنظيم تظاهرات عالمية ... بالموازاة مع استكمال إرساء أسس النهضة الاقتصادية والاجتماعية.

وهو ما يفرض علينا جميعا المضي بالسرعة القصوى في الأداء والإنجاز، حتى نكون عند حسن ظن صاحب الجلالة نصره الله، الذي قلدنا أمانة تدبير الشأن العام، وثقة الشعب المغربي الذي حملنا مسؤولية تدبير شؤونه ومستقبل أبنائه.

كما أتوجه إليكم، **أغلبية ومعارضة**، ومن خلالكم لكافة القوى الحية داخل المجتمع من **شركاء اجتماعيين واقتصاديين ومجتمع مدني وإعلام** لأن نتجند جميعا لكسب الرهانات والتحديات القادمة.

لأننا مقبلون على مواصلة الإصلاحات الكبرى على غرار إصلاح صناديق التقاعد، وتنزيل القوانين التنظيمية الخاصة بالإضراب، وعلى استكمال النصوص التشريعية الكفيلة بخلق مناخ مناسب لتحقيق أداء اقتصادي فعال يضمن استدامة التدخلات في المجالات الاجتماعية، وإنجاح الإصلاحات الكبرى التي نهدف من خلالها النهوض بواقع الأسر المغربية.

لأن هذه الحكومة جعلت الأسرة المغربية في صلب أولوياتها، وستستمر في ذلك في ما تبقى من هذه الولاية، ذلك أن **تعاقد الحكومة مع الشعب المغربي مبني على شرعية الإنجازات، حيث لم نختبئ يوما وراء الذرائع أو الأزمات.**

وقد سبق أن قلت من خلال نفس المنبر، الذي أقف فيه الآن: **أن الأزمات ستمر وأن ما سيبقى راسخا هو ما سيتم إنجازه لفائدة الأسر المغربية.**

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

في الختام، أود أن أجدد التأكيد أنه عندما نقول عن الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة التي نعرضها أمام أنظاركم، أنها حصيلة مشرفة وتعكس احترام الحكومة لالتزاماتها وتعهداتها ...

فلأنها حصيلة بعنوان الجدية والتدرجية والواقعية في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية؛

لأنها حصيلة استطاعت بتوجيهات ملكية تحويل الأزمات والإكراهات المتعددة والمعقدة إلى فرص للتنمية المستدامة؛

لأنها حصيلة هدفها الأساسي إرساء أسس الدولة الاجتماعية رغم كل الصدمات المتتالية والتكاليف المفاجئة؛

لأنها حصيلة غير مسبوقة على مستوى الإصلاحات الهيكلية في مجال التعليم والصحة؛

لأنها حصيلة تكرس الشجاعة والجرأة والمسؤولية في تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛

لأنها حصيلة اعتمدت على التدبير السياسي العمومي المبني على الواقعية وبعد النظر في قطاعات استراتيجية، وفي نفس الوقت ركزت على التدبير اليومي لسياق صعب من خلال اتخاذ قرارات اجتماعية لها الأثر على معيشة المواطن؛

لأنها حصيلة بروح العقلانية في ضمان استدامة التوازنات المالية الكفيلة بضمان سيادة القرار المالي والاقتصادي الوطني؛

لأنها حصيلة جعلت من الأسرة وحمايتها من تقلبات الحياة هدفا رئيسيا لكل السياسات القطاعية والعمومية؛

لأنها حصيلة لتحفيز الاستثمار ومحاربة كل أشكال عرقلته كما دعا إلى ذلك جلالة الملك نصره الله في عدد من خطبه السامية؛

لأنها حصيلة وضعت أسس تقوية الطبقة المتوسطة، ومهدت الطريق لقرارات جديدة؛

لأنها حصيلة تشاركية نابعة من مخرجات حوار اجتماعي بين الحكومة وكافة الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين؛

لأنها حصيلة مرتكزة على انسجام حكومي قوي، وحصيلة طبيعية لالتقائية السياسات العمومية والقطاعية؛

لأنها حصيلة جعلت من المصلحة العامة للوطن والارتقاء لتطلعات جلالة الملك، أكبر همهما ومبلغ نجاحها.

وختاما، لي اليقين أن الحكومة ستواصل خلال ما تبقى من انتدابها الدستوري، نهجها الإصلاحي بالشجاعة والجدية والروح الوطنية المطلوبة، وستعمل تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، نصره الله، على استكمال مسار تنزيل الأوراش الكبرى والالتزام بتعهداتها الواردة في البرنامج الحكومي خدمة للصالح العام.

قال تعالى "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.